

PROVISIONAL

S/PV.2775
17 December 1987

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٣٠

(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الرئيس : السيد بيلونوغوف

الأعضاء : الأرجنتين	
السيد ديلبيتش	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
الكونت يورك فون فارتنبورغ	الإمارات العربية المتحدة
السيد الشعالي	إيطاليا
السيد بوتشي	بلغاريا
السيد تسفيتكوف	زامبيا
السيد زوزي	الصين
السيد لي ليوي	غانا
السيد دوميفي	فرنسا
السيد بلان	فنزويلا
السيد أغيلار	الكونغو
السيد أدوكي	المملكة المتحدة لبريطانيا
السيد كريسبين تيكيل	المعظم وأيرلندا الشمالية
السيد أوكون	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد كيكوتشي	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللفات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠ .

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من

الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الامم المتحدة (S/19333)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في

الجلسات السابقة بشأن هذا البند أدعو ممثلي الاردن وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر وكوبا والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليمن واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس . وأدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد ملاح (الأردن) ، والسيد نيتانياهو (إسرائيل) ،

والسيد محلاتي (جمهورية إيران الإسلامية) ، والسيد شاه نواز (باكستان) والسيد الشكر

(البحرين) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد جودي (الجزائر) ، والسيد التريكي

(الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) ،

والسيد كتاني (العراق) ، والسيد الكواري (قطر) ، والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) ،

والسيد ابو الحسن (الكويت) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد الشهابي (المملكة

العربية السعودية) ، والسيد غاريخان (الهند) ، والسيد باسندوه (اليمن) ، والسيد

الاشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد بيتش (يوغوسلافيا) ، المقاعد المخصصة لهم إلى

جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) المقعد المخصص له

على طاولة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وزمبابوي وفييت نام والمغرب ، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للآكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد دوست (أفغانستان) ، والسيد زابوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد هوكة (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسيد بونو نفوي (زمبابوي) ، والسيدة نفوين بنه شانه (فييت نام) والسيد سلاوي (المغرب) المقاعد الخمسة لهم على طاولة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

مطروح على أعضاء المجلس نم مشروع القرار المقدم من الأرجنتين والإمارات العربية المتحدة وزامبيا وغانا والكونغو ، الوارد في الوثيقة S/19352 .

المتكلم الأول هو ممثل تونس . وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد غزال (تونس) : يسرني وأنا أفتدخّل لأول مرة أمام هذا المجلس الموقر بصفتي مندوباً دائماً للجمهورية التونسية أن أبدأ بالتعبير لكم عن سرور وفد بلادي وتهانيه لاستلامكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر . وإننا واشقون من أن ما عرف عنكم من خبرة وكفاءة ، والمكانة المرموقة التي يتمتع بها بلدكم السخي تربطه ببلادي علاقات صداقة وتعاون ، هي ضمان لنجاحكم في القيام بمهمتكم السامية . واسمحوا لي أن أعرب كذلك لسلفكم المحترم معادة السفير كيكوتشي ، المندوب الدائم لليابان عن تقدير وفد الجمهورية التونسية لما أظهره من دراية ومقدرة أثناء رئاسته لأعمال المجلس في الشهر المنصرم . كما أود أن أتقدم بالشكر للمجلس الموقر بكافة أعضائه لتمكينني من المشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعماله حول الوضع في الأراضي العربية المحتلة .

منذ عشرة أيام والانباء تتوالى في شتى وسائل الإعلام في العالم ، وفي التقارير الرسمية حول الاحداث المؤلمة التي تشهدها الأراضي العربية المحتلة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وحول الحملة المستمرة من الاضطهاد والتقتيل التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني من نساء وأطفال وشباب .

ومنذ عشرة أيام والاصوات تتعالى داعية سلطات الاحتلال إلى الإقلاع عن إرهاب سكان قطاع غزة والضفة الغربية وتقتيلهم . ولا يغوتني في هذا الصدد أن أذكر النداء الذي توجهت به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى السلطات الإسرائيلية يوم الثلاثاء ١٥ كانون الأول/ديسمبر ، لما في ذلك من دلالة على ما بلغت به حملة التعسف التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلية من عنف وخطورة .

ومنذ أسبوع ومجلس الأمن يوالي جلساته ليتدارس الاحداث الدامية الخطيرة التي تشهدها الأراضي العربية المحتلة ، شعوراً منه بمسؤوليته الكبرى بوصفه الأمين على السلم والأمن الدوليين . ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلية ، جرياً على عاداتها المعروفة لم تعبأ بشيء من ذلك وواصلت بغيها ، بل هي تمعد في كل يوم من لجوئها إلى العنف

واستعمال السلاح في متابعة المواطنين العرب الفلسطينيين في عقر دارهم ، في أرضهم المفتتة ، وهم يعبرون عن رفضهم للهيمنة الاستعمارية والتسلط الاجنبي . وهكذا يضيف كل يوم إلى الايام السابقة ضحايا جديدة لرماس قوات الاحتلال الإسرائيلية ولشتى ممارسات العنف التي دأبت عليها . ومن ذلك أنه في يوم واحد ، الثلاثاء ١٥ كانون الاول/ديسمبر ، بلغ عدد القتلى العشرة من بين أبناء الشعب الفلسطيني . ومعنا بالأمس خبر قتل طفلة فلسطينية رضية لم تتجاوز من العمر يومين وتهشيم رأس فتاة فلسطينية ضربا بكعب البنادق . هذه الاحداث الدامية الخطيرة هي من فعل سلطات احتلال اجنبية تمارسها ضد شعب أعزل ، تفتصب أرضه وتمتهن كرامته وتنكر عليه حقوقه المشروعة في وطنه ، تنتهك بذلك القوانين والمواثيق الدولية ، ضاربة عرض الحائط بميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة جنيف الرابعة التي جاءت لتحمي السكان المدنيين في حياتهم وحقوقهم الثابتة لا لإطلاق يد سلطات الاحتلال لتبتز وتغتهد كما تشاء .

وإن تونس التي عانت من ويلات الاستعمار وتعرضت للاعتداء الفادر ، تدرك إدراكا عميقا أبعاد المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني . ووفاء لتمسكها بالمبادئ النبيلة التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة ، فإنها تشجب الممارسات التعسفية الدموية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد أبناء الاراضي العربية المحتلة والتي لن تغل من عزيمتهم على التمادي للمعتدين وعلى استعادة كرامتهم ووطنهم وحریتهم .

انه يحق لنا أن نتساءل ماذا ينتظر من شعب يصادر ثلث أرضه قهرا وامتدادا ليصبح مستعمرات استيطانية لغرباء يُجلبون من كل أطراف الدنيا . وماذا يمكن أن ينتظر من مواطنين مهددين في كل لحظة بالاجلاء عن أرض آبائهم وأجدادهم ، وفي كل يوم يسامون المهانة والاذلال ؟ هل ينتظر منهم الخنوع والاستسلام ، أم أكثر من ذلك التكبير بحمد الغاصب المعتدي ؟

إن غضب الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية شأنه في ذلك شأن مكان بقية الأراضي العربية المحتلة غضب طبيعي وحتمي ، وأن انتفاضه تندرج بمورة عادية فيما نعرفه عن شعوب العالم كلها من ردود فعل كلما بلغ الحيف والتسلط الاجنبي حدا لا يطاق . وقد تجاوز ما لحق الشعب الفلسطيني من محن وويلات طاقة الاحتمال لديه . ولو تخلى المتسلط عن غروره لامكنه أن يتعظ بما شهده التاريخ الحديث من أمثلة وبما يحمله من دروس .

فلا فائدة في تحليل انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة بايعاز من منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج ، ولا التهوين من خطورة الوضع في تلك الأراضي العربية المحتلة ولا التشكيك في تصميم الشعب الفلسطيني على التخلص من المهانة والاستعمار . فمنظمة التحرير الفلسطينية ليست عضوا أجنبيا عن بقية الشعب الفلسطيني ، بل هي تمثل قيادته السياسية وممثله الشرعي والوحيد . وهل من وجه للدعاء بأن الشعب الفلسطيني في الداخل لن يحرك ساكنا اذا مُلِبت منه أرضه وهدمت بيوته وشدت آفاق الحياة والمستقبل أمامه وبنات معرضا للتهجير والتشريد خارج موطنه في كل لحظة لو لم تحركه يد من الخارج ؟

إن الشعوب لا تتخلى عن حقوقها المشروعة في الوطن طال الزمان أو قصر ، ولا تخفيها عن المطالبة بها والنضال من أجلها وسائل العنف والقهر مهما بلغ هولها ، ولا كثرة قوات الاحتلال . والتاريخ الحديث زاخر بالأمثلة على ذلك .

واذا ادعى أحد أنه لم ينس بعد ألفي سنة ، فكيف يخول له غروره أن ينتظر من الشعب الفلسطيني أن ينسى ويتخلى عن أرضه ووطنه بعد عشرين أو أربعين سنة ؟

لقد عرفنا سلطات استعمارية مختلفة في افريقيا وآسيا وهي تدّعي أنها بلغت ربيع الساعة الأخير في القضاء نهائيا على ارادة الشعوب . وقد برهن تطور الاحداث أن الحقيقة كانت عكس ذلك تماما . وما دام عنف المستعمر وتعسفه لم يفلح في إحقاق باطل أو إبطال حق لشعب من الشعوب ، فالحكمة في نبذ تلك الوسائل وفي إنهاء محنة الشعب الفلسطيني لإحلال السلم والأمن في نطاق العدل وعلى أسس تضمن لهما الدوام .

وإذ أن السكوت المتواصل الذي يقابل به المجتمع الدولي المظلمة المسلطة على الشعب الفلسطيني منذ أربعين سنة لم يزد سلطات الاحتلال الاسرائيلية إلا إمعانا في تعنتها ، فعلى مجلس الأمن أن يتخذ ما تحتّمه خطورة الوضع في الاراضي العربية المحتلة من اجراءات لإيقاف أعمال العنف والبطش والتقتيل التي تمارسها تلك السلطات ضد المواطنين الفلسطينيين فيها .

وإننا نتوجه الى المجلس الموقر لما له من مسؤوليات في حفظ الأمن والسلم في العالم واعتبارا لمسؤوليته التاريخية نحو الشعب الفلسطيني بالذات كي يعمل بسرعة وبخزم على منع تكرار مثل هذه الموجة من التعسف الدموي ضد مكان قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة ، وذلك بمعالجة أصل الداء وهو الاحتلال الاجنبي واستلاب حقوق الشعب الفلسطيني ، والطريق الى ذلك هي الطريق السلمية التي نادى بها العالم العربي ونادت بها منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي بفاس سنة ١٩٨٢ من خلال المبادرة العربية المعروفة بخطة فاس للسلام ، وكذلك أخيرا في قمة عمان العربية الاستثنائية التي نادت بعقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط الذي دعت اليه منظمة الأمم المتحدة .

ان توجه المجموعة العربية إلى مجلس الأمن الموقر تأكيد لتمسكها بالشرعية الدولية . وإن احتكام الشعب الفلسطيني إلى منظمة الأمم المتحدة احتكام إلى الضمير الدولي واحتكام إلى العدالة واختيار لانتهاج الطرق السلمية من أجل ردع قوى الاحتلال الغاشمة ومن أجل حل عادل ودائم لقضيته واستعادة حقوقه المشروعة والثابتة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، والتي أقرتها منظمة الأمم المتحدة منذ أربعين سنة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تونس على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإلى شخصيا .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ايها

الرفيق ، انه لمن دواعي سروري أن أتقدم إليكم بأخلص تهاني وفد بلغاريا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الحالي . وتزداد سعادتني لأنكم تمثلون بلدا تقيم معه بلغاريا علاقات أخوية ، وعلاقات الصداقة والتآزر والتعاون في الميادين كافة .

انه لمن قبيل المصادفات الموفقة ان تتولوا رئاسة المجلس في الوقت الذي أبرم فيه بلدكم والولايات المتحدة اتفاقا ذا أهمية تاريخية ، ليس لبلديكم العظميين فحسب ولكن أيضا لرفاه البشرية جمعاء .

ان خصالك الممتازة بوصفكم دبلوماسيا متمرسا تضمن نجاح أعمال مجلس الأمن .

وأغتنم هذه الفرصة للاشادة بسلفكم ، ممثل اليابان الدائم السفير كيكوتشي ،

على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

يشارك وفد بلغاريا بالكامل القلق العميق الذي عبرت عنه الوفود التي سبقتمني في الكلام ، إثر الاحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط . ان الانباء التي تملنا في الايام الاخيرة حول سلسلة الاحداث الدامية البالغة الخطورة والمظاهرات التي أودت بحياة العديد من الابرياء وأدت إلى جرح كثير من السكان الفلسطينيين المحليين آخر دليل على المأساة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني طيلة سنين . ومما هو معترف به

عموما أن هذه الاحداث رد فعل طبيعي ومشروع من جانب الفلسطينيين ضد مياصة المحتل الإسرائيلي وممارساته القمعية .

ويرجع القلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي ، أولا وقبل كل شيء ، إلى أن هذه التطورات قد تكون أكثر الاحداث خطورة واستمرارية في الاراضي المحتلة خلال السنوات الماضية . فإننا نشهد تصاعدا بالغ الخطورة للتوتر في هذه البقعة من العالم ، حيث تترتب على أية حادثة عواقب خطيرة للغاية - لا يمكن التحكم فيها حقا - بالنسبة للسلم والامن في الشرق الاوسط وفي العالم أجمع .

ونظرا إلى ذلك ، فإن الوفد البلغاري مقتنع بأن شمة حاجة ملحة إلى أن تتخذ في أسرع وقت ممكن تدابير فعالة لوضع حد لإراقة الدماء . وفي هذا الصدد ، شمة دور خاص ينبغي أن تؤديه هذه المنظمة العالمية - وفي المقام الاول - مجلس الامن الذي يتحمل مسؤولية رئيسية عن مصير الشعب الفلسطيني .

ولا حاجة بي إلى التأكيد على أن الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة قد أدانت في مناسبات عديدة بوضوح لا لبس فيه الاعمال والممارسات غير المسؤولة التي قامت بها القوات الإسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، وقد أعلنت أنها تتناقض تناقضا صارخا مع مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاولى للقانون الدولي والإتفاقيات السارية المفعول ، ولا سيما إتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين في وقت الحرب .

إن مجرى الاحداث في منطقة الشرق الاوسط ، بما في ذلك المسألة التي نناقشها الآن ، يقدم دليلا دامغا على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل دائم وعادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط ، يضع حدا لمعاناة السكان العرب المغلوبين على أمرهم ، وفي المقام الاول الشعب الفلسطيني . وينبغي أن يكون واضحا تماما أن عدم حل القضية الفلسطينية هو مصدر استمرار حالة الغليان في الشرق الاوسط منذ أربعين سنة مضت ، وأنه لا يمكن إحلال السلم في هذا الجزء من العالم دون تسوية هذه المشكلة . وأن أية محاولة

للدوران حول هذه المسألة أو استبدالها باتفاقات منفصلة دون مراعاة مصالح الشعب الفلسطيني سوف تعمق هذه المشكلة وسوف تعرقل تسوية مشكلة الشرق الاوسط .

إن الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في منظمتنا مقتنعة بأن تسوية مشكلة الشرق الاوسط ينبغي أن تقوم أولا على انسحاب كامل وغير مشروط للقوات الإسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وكذلك ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه الثابتة والمشروعة ، بما فيها حقه في إقامة دولة خاصة به .

والطريق الذي يؤدي بنا مباشرة إلى تحقيق هذا الهدف هو عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

ونستطيع أن نعلن بكل ثقة أن الغالبية العظمى للدول الاعضاء في الأمم المتحدة تؤيد هذا النهج . والمناقشات التي اختتمت منذ بضعة أيام حول هذه المسألة في الجمعية العامة والقرارات التي تلقتها خير دليل على ذلك .

ويحتم علينا كل ذلك والاحداث المأساوية الجارية في الاراضي المحتلة، أن نتخذ تدابير عاجلة وفعالة لاحلال سلم عادل ودائم في تلك البقعة من العالم التي تعاني منذ زمن طويل ، ولاتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته على ترابه الوطني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الى بلادي وإلي شخصيا .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي أن أهنئكم ، باسم وفد زامبيا ، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر . إن بلادكم وبلادي تجمعهما أواصر صداقة متينة ترجع بدرجة كبيرة الى ايماننا العميق بحق جميع الشعوب في ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وإننا واثقون من أن مداولاتنا بشأن هذا الموضوع الهام تحت قيادتكم الدينامية والمقتدرة ستكلل بالنجاح .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة مستحقة ببلغكم ، السفير كيكوتشي ، ممثل اليابان ، للطريقة الماهرة والممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

إن الاحداث التي وقعت في الايام القليلة الماضية في الاراضي العربية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية تعد تجربة قاسية للشعوب المحبة للسلام في كل مكان . ويشهد العالم مرة أخرى من خلال وسائط الاعلام الاعمال الوحشية المروعة التي ترتكبها القوات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل ، بانتهاك لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في الاراضي المحتلة . لقد ذهبنا عندما علمنا بمصرع أكثر من ١٢ فلسطينيا بصورة مبيتة ، لا لذنوب سوى مطالبتهم بوطن خاص بهم يستطيعون فيه العيش بسلام وكرامة ليربوا أطفالهم حتى يبلغوا سن الرشد .

إن وفد بلادي يرفض رفضا شديدا الاستيلاء على الاراضي بالقوة . ولذلك فإننا نطالب اسرائيل بالانسحاب دون قيد أو شرط من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام

١٩٦٧ . وينبغي لاسرائيل ألا تدس أبدا أن قيامها كان مشروطا بأن تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية .

ولا مجال للشك في أن قضية فلسطين هي جوهر الصراعات والتوتر في الشرق الأوسط . ولن يحل السلام في المنطقة إلا عندما تعالج حقوق الفلسطينيين معالجة عادلة . إن استخدام اسرائيل للقوة الفاشية ضد الفلسطينيين ، ورفضها المستمر للمشاركة في مؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة معني بالشرق الأوسط ، يشهدان على أنها لا تريد حل الصراع العربي - الاسرائيلي بالوسائل السلمية وإنما بحد السيف . إن هذا ليس سوى عمل من أعمال خداع الذات ، لأن من الواضح من المقاومة المستمرة أنه لا يمكن لأي قدر من أعمال القسر والقتل والتعذيب والاعتقالات الجماعية أن يخمد معي الشعب الفلسطيني إلى الحرية والاستقلال الوطني . إن عزمه على تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف لا رجعة فيه . ومن مصلحة اسرائيل أن يتم التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم في هذه المنطقة .

إن وفد بلادي يؤمن ايمانا راسخا بأنه ينبغي ، من أجل تهيئة مناخ يفيضي إلى مفاوضات مجدية من أجل السلم في الشرق الأوسط ، أن تتوفر الثقة المتبادلة بين الأطراف المتحاربة . وينبغي لاسرائيل ، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال ، أن تثبت جديتها فيما يتعلق بالتسوية التفاوضية بوقف بناء المزيد من المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . وينبغي لها أيضا أن تلتزم بالانسحاب الكامل من هذه الأراضي بغية تمكين الفلسطينيين المشردين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم . فلا يمكن لسياسات اسرائيل وممارساتها المتهورة في الأراضي المحتلة أن تجلب السلام إلى تلك المنطقة المضطربة . ولن يؤدي انزال القوات المسلحة ضد النساء والاطفال الذين يستخدمون العمى سلاحا لهم إلا إلى زيادة حدة التوتر واشاعة الريبة ، وهما عنصرا نيطيلان بصورة مؤكدة العصيان المدني السائد الآن في الأراضي المحتلة .

إن الاضطراب الحالي في الأراضي المحتلة لا يمكن النظر إليه على حدة . فهو نتيجة لشعور عميق الجذور بالاحباط واليأس . وهو تعبير عن الاستياء الناتج عن عدم التأكد من عملية أعمال حقوق الشعب الفلسطيني . فرفض اسرائيل المتعنت الامتثال

لقرارات ومقررات مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين ، ولاسيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، لم يترك أمام الشعب الفلسطيني المضطهد والمشرّد بديلا سوى اللجوء الى الاحتجاجات والاماليب الأخرى لتحرير نفسه . وهذه المهمة بمراحة ليست بالمهمة السهلة عليهم . فقد فرضتها عليهم اسرائيل بتعنتها وبالفظائع التي ارتكبتها ضد الفلسطينيين .

لقد أعرب الفلسطينيون على لسان ممثلهم الحقيقي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، عن استعدادهم للقدوم الى طاولة المؤتمر لبحث السلام ، السلام لهم والسلام لاسرائيل ، بل في الحقيقة السلام لمنطقة الشرق الأوسط برمتها . اننا نشفي عليهم على ما أبدوه من حنكة سياسية ، ونطالب اسرائيل بأن تتحلّى بالشجاعة الكافية وأن تمتثل لصوت المنطق بغية تحقيق السلام والاستقرار . ان الوقت المتاح للتفاوض ينفذ بسرعة . وان من صالح الطرفين الاسراع في حل المشكلة . وفي رأينا ينبغي أن تدان الخسارة العقيمة في الارواح التي وقعت في الأراضي المحتلة على أيدي القوات الاسرائيلية الرعناء ، بأشد لهجة . وينبغي ألا يكون هناك أي لبس . فلا بد لمجلس الأمن أن يبعث في هذا الوقت برسالة قوية الى السلطات الاسرائيلية - رسالة واضحة تعرب عن سخط المجتمع الدولي ازاء سياساتها وممارساتها عديمة الإحساس في الأراضي العربية المحتلة . وينبغي لمجلس الأمن أن يطالب بوضع حد فوري لأعمال الارهاب الرسمي . دعونا نقف وقفة غير وقفة المتفرجين في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني من حكم الارهاب الاسرائيلي . ولا بد لهذا المجلس أن يتخذ التدابير الضرورية ليضمن أن تحل العدالة والانصاف محل المدافع الاسرائيلية في الأراضي المحتلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل زامبيا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الى بلادي وإلى شخصيا .

المتكلمة التالية هي ممثلة فييت نام . أدعوها الى شغل مقعد على طاولة

المجلس والادلاء ببيانها .

السيدة نفويين بنه شانه (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم باسم وفد فييت نام على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر . وإنني على اقتناع بأن خبرتكم الشخصية الواسعة في الشؤون الدولية وتفاني الاتحاد السوفياتي حكومة وشعبا لقضية الشعب الفلسطيني وللسلم والأمن الدوليين ، سيماعدان بالتأكيد على تكليل مداولاتنا بنجاح عظيم . وأود أيضا أن أنقل تقدير وفد بلادي إلى السفير كيكوتشي ممثل اليابان على الطريقة المثلّي التي تراس بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد شهدت الايام القليلة الماضية تدهورا خطيرا للحالة في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وقد قتل وجرح مئات الفلسطينيين والعرب . وجرّت مطاردة الشباب العزل وإطلاق النار عليهم في الشوارع ؛ وذبح الاطفال الابرياء في المدارس ، وأخذ الجرحى عنوة من أسرّتهم في المستشفيات . ومع ذلك ليس هذا كل ما يحصل في الاراضي المحتلة . وقد عرض خطورة الحالة بوضوح أمام المجلس السفير ترزي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، والسفير ماري ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والممثلون العديدون الذين سبقوني في التكلم . وبالأمر قدم لنا ممثل منظمة التحرير الفلسطينية مزيدا من المعلومات . ولا يمكنني أن أقدم صورة أوضح من ذلك للحالة . غير أن معاناة يجل عنها الوصف لا تزال تحيق بالفلسطينيين والعرب في الوقت الذي تقترب فيه قوات الاحتلال الاسرائيلية دون هوادة جرائمها اللاإنسانية البشعة .

ولكن لماذا يتمين على هؤلاء الناس الابرياء العزل أن يتحملوا هذه الاعمال الوحشية ؟ إن السبب الوحيد هو توقعهم إلى العيش شأن أي أفراد آخرين من بني البشر في أرضهم المحرّرة . وجريمتهم الوحيدة هي أنهم يتظاهرون ضد المعتدين ويعارضون الاحتلال غير الشرعي لوطنهم .

من المؤكد أن سجل جرائم اسرائيل ليس بالشئ الجديد . فالتطورات الاخيرة تذكرنا بالمذابح التي ارتكبتها في صبرا وشاتيلا . وهذا أيضا سجل حقيقي لفترة

احتلالها التي بلغت ٢٠ عاما للأراضي العربية والفلسطينية . إن الوحشية التي تمت ادانتها والتي اقترفتها جنوب افريقيا العنصرية في سويتو تجد ما يعادلها يقتترف في غزة وفي الضفة الغربية في هذه الايام .

لقد منع مؤيدو اسرائيل مجلس الامن لفترة طويلة من اتخاذ اجراءات محددة وحاسمة . وهذه القوى هي التي قدمت لاسرائيل ، عن طريق تحالفها الاستراتيجي ، كل ما يمكن من الدعم والمساعدة . وكل هذا قد مكّن اسرائيل من مواصلة ميامتها العدوانية اللانسانية رغما عن إرادة المجتمع الدولي .

ولهذا يتعين على مجلس الامن هذه المرة ألا يدع التحدي يمر دون أن يستجيب الاستجابة اللازمة . وهذه المرة لا ينبغي أن يظل مجلس الامن صامتا أو غير مبالي ازاء الحالة الراهنة . يجب عليه أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته النبيلة - ألا وهي اتخاذ التدابير الفعالة لصيانة السلم والامن الدوليين وكف أيادي المجرمين الملطخة بالدماء ونصرة الشعب المقهور الاعزل . وإلا فان مصادقية هذه الهيئة ستكون موضع شك . إن أي إظهار للسلبية أو الافتقار إلى التصميم من جانب المجلس سيعطي للمعتدين الاسرائيليين رسالة تشجيعية .

يتعين على مجلس الامن أن يفرض ، دون ابطاء ، في جملة تدابير فعالة أخرى ، الجزاءات ضد اسرائيل ، كما ينص الفصل السابع من الميثاق . ونحث الذين ينتهجون مسلكا سلبيا إزاء هذا الاجراء من جانب المجلس أن يعيدوا النظر في موقفهم ويغوا بمطالبة المجتمع الدولي . ونؤيد دعوة حركة عدم الانحياز إلى أن يوفد مجلس الامن بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في الحالة . ويجب اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تحقيق الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى والوقف الغوري للجرائم التي تقتربها اسرائيل .

لا يمكن تحقيق الهدف النهائي إلا عن طريق ايجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط ، ولبه المتمثل في القضية الفلسطينية ، وعن طريق ممارسة الشعب

اللسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في وطنه المستقل الخاص به . وفي هذا الصدد ، وفي ضوء الحالة الراهنة ، بات من الحتمي أكثر من أي وقت مضى تأييد الانعقاد الفوري للمؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس مستقل وعلى قدم المساواة ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم . وتقع على مجلس الامن مسؤولية الاعداد لهذا المؤتمر - الذي يعد مفتاح حل المسألة ، ويجب أن يعطي هذا الامر دفعة قوية . وفي الوقت الحاضر ، تكمن العقبة الرئيسية الوحيدة الماثلة أمام هذه العملية في المسلك السلبي الذي تنتهجه اسرائيل ومؤيديها . ويجب الاضطلاع بجهود دولية متضافرة الآن من أجل النهوض بهذا الهدف .

ويقدم وفد بلادي الدعم الدائم والتام من جانب فييت نام حكومة وشعبا إلى الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل بقيادة مثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ورغم ٢٠ عاما من الاحتلال الوحشي والمحاولات اليائسة الرامية إلى ضم الاراضي ، لا يمكن أن تطفئ اسرائيل لهيب الاستقلال الوطني وبطولة الشعب الفلسطيني . بل على النقيض من ذلك ، فإن الكفاح الرامخ الذي يخوضه هذا الشعب قد اتسع نطاقه وازدادت قوته ، كما تدلل على ذلك الانتفاضات التلقائية التي عمت مؤخرا جميع أرجاء الاراضي العربية المحتلة . ونناشد مجلس الامن أن يتصرف بحزم تأييدا للشعب الفلسطيني المناضل . ونحن على اقتناع بأن هذا الشعب سيحقق النصر النهائي .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : الرفيق الرئيس ، اسمحوا لي بداية أن أرحب بكم في سدة رئاسة مجلس الأمن عن هذا الشهر . إن عظيم خبرتكم الدبلوماسية ، وعمق معرفتكم ومكانتكم البارزة ، والاحترام الذي تتمتعون به عن جدارة بين مغوف الوفود في الأمم المتحدة ، كل ذلك سيتمكنكم دون شك من الاضطلاع بمهام رئاسة المجلس بالطريقة المثلى . ونود أن نعرب لكم عن اقتناعنا بأن مجلس الأمن بقيادتكم في الشهر الأخير من السنة ، سيتمكن من التوصل إلى قرار من شأنه تحسين الحالة الحرجة السائدة في الأراضي العربية المحتلة .

أود أيضا أن أشيد بسلفكم في الرئاسة السفير كيكوتشي الممثل الدائم لليابان ، الذي أدار أعمال المجلس في الشهر الماضي بنجاح باهر .

لم ينقض وقت يذكر منذ أن استعضت الجمعية العامة بصورة مستفيضة حتى جوانب قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط . وكانت هاتان المسألتان مرة أخرى محور اهتمام المجتمع الدولي عندما احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني . في تلك المناسبات أدانت الأغلبية الساحقة من المتكلمين سياسات إسرائيل العدوانية والتوسعية في الشرق الأوسط . وقد شهدنا في واقع الأمر تعاظم التأييد لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف - بما فيها حقه في تقرير المصير ، ولمركز منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وقد انعكس هذا التأييد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة . وأخيرا استمعنا في الدورة الراهنة للجمعية العامة إلى نداء أكثر قوة بشأن الحاجة إلى عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط على وجه السرعة وتحت رعاية منظمنا .

ولم تنقضى سوى ثلاثة أسابيع حتى بدأت وسائط الاعلام في مختلف أرجاء العالم تنقل إلينا مرة أخرى أنباء عن الأحداث المفجعة الجارية في الأراضي العربية المحتلة . ولا يخفى على أحد أن الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ تشهد حاليا عمليات وحشية من الارهاب والقمع والاضطهاد ، وعلاوة على ما تقوم به إسرائيل من استغلال اقتصادي وحشي للأراضي المحتلة ، ومحاولاتها غير الشرعية لتغيير مركزها القانوني

(السيد أودوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وتكوينها الديمغرافي وطابعها التاريخي ، فإنها تتبع بصورة منهجية سياسة "القبضة الحديدية" ، وكما جاء عن حق في تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فإن إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال تنتهج هذه السياسة :

"في محاولة لكبت التأييد الشعبي والأنشطة الرامية إلى مقاومة الاحتلال ودعم منظمة التحرير الفلسطينية ، وفي مناسبات متكررة قامت القوات الاسرائيلية بمواجهة المظاهرات والاحتجاجات التي عمت جميع الأراضي
بالقوة المسلحة" . (A/42/35 ، الفقرة ٢٢)

إن الحقائق العديدة التي عرضت أثناء اجتماعات مجلس الأمن الراهنة تقدم الدليل الحي على أن إسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، انتهكت انتهاكا جسيما الأحكام ذات الملة من القانون الانساني الدولي والميثاق واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتملة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة .

وبطبيعة الحال لا يعتبر هذا المحتل العنف والارهاب الوحشي غاية في حد ذاتهما ، إنها بالنسبة إليه وسيلة لإرغام الفلسطينيين على الخضوع ولضم أراضيهم فقط . وهذا ما تدل عليه البيانات الرسمية والأعمال الفعلية للسلطات الاسرائيلية . فنحن ندرك ، على سبيل المثال ، أن الحلبة السياسية الاسرائيلية اليوم بها أشخاص - مثل السيد كاهانا - يدلون بتمريجات تجمع بين التطرف الديني والعنصرية المكشوفة تجاه العرب والفلسطينيين أما علاجهم لحل القضية الفلسطينية فهو الضم غير المشروط للأراضي المحتلة .

والمسألة التي نبخشا اليوم ليست سوى جزء من الصورة السياسية الشاملة التي تطورت مؤخرا في الشرق الأوسط . إن إسرائيل ، في الوقت الذي تملي فيه إرادتها على الأراضي المحتلة ، تقوم مرة أخرى بغزو أراضي لبنان ، كما علمنا من وكالات الأنباء خلال ال ٤٨ ساعة الأخيرة .

إن الحالة في الشرق الأوسط بوجه عام بالغة المعوية ، وهذا ما أشار إليه الأمين العام في النتائج التي خلص إليها في تقريره المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٨٧ (S/19249) . وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا تؤكد أنه أيضا سلسلة الاجتماعات التي يعقدها مجلس الأمن ، المخصصة للحالة في الأراضي العربية المحتلة .

أثناء المناقشات التي جرت في الدورة الحالية للجمعية العامة أشارت وفود عديدة إلى قضية فلسطين وإلى ضرورة حلها على وجه السرعة . والطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يقوم بذلك واضحة تماما ، وهي تستند إلى المفهوم الشامل الذي بلورته الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإرساء سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . وكما انعكس في قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فإن هذا المفهوم يعني أن قضية فلسطين هي لب الصراع في الشرق الأوسط ، وأن تسويتها العادلة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الجهود الجماعية من جانب جميع الأطراف المعنية . وهذه التسوية ينبغي أن تشمل انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتمتع الشعب العربي الفلسطيني بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، وأخيرا ، الاعتراف بحق جميع الدول في الشرق الأوسط في أن تعيش في ظل ظروف من السلم والأمن .

وإزاء تردّي الأوضاع في المنطقة ، فإن عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط أصبح ضروريا بصورة متزايدة . وفي الوقت الحالي لا يوجد بديل لهذا المؤتمر . أما الأمر كذلك ، فمن الأهمية بمكان أن نتوقف عن الكلام فورا ، وأن نبدأ التصرف باتخاذ خطوات عملية للإعداد للمؤتمر ، بدءا ، على سبيل المثال ، بالقيام بالأعمال التحضيرية الواجبة في مجلس الأمن .

ويود وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يعرب عن أمله في أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لوضع حد للأعمال الوحشية التي ترتكبها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة . ونوجه نداء عاجلا إلى أعضاء مجلس الأمن لبذل قصارى جهدهم لإرساء العدالة والسلم في الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل جمهورية أوكرانيا

الاشتراكية السوفياتية على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل المغرب . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد سلاوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم باسم الوفد المغربي بالتهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن هذا الشهر . ونحن على ثقة بأن خصالكم الانسانية وكفاءتكم المهنية ستسهم في نجاح أعمال هذا المجلس .

نود أيضا أن نعرب عن عرفاننا وتقديرنا لسفكم السفير كيكوتشي الممثل الدائم لليابان ، الذي تراس أعمال المجلس باقتدار عظيم .

ونود أخيرا أن نتقدم بالشكر إلى سائر أعضاء المجلس للسماح لنا بالاشتراك في مناقشة مسألة ذات أهمية بالغة لحكومة المغرب ، ألا وهي الحالة في الاراضي العربية المحتلة .

إن الأحداث التي وقعت في الأراضي العربية المحتلة في الأسابيع القلائل الماضية تؤكد الحاجة الماسة إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة للمأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ ٤٠ عاما .

كم مرة طالبنا في هذه القاعة بوضع حد لسلسلة العنف والقمع الجهنمية عن طريق تنفيذ خطة السلم المصاغة في فاس في عام ١٩٨١ التي أقرها المجتمع الدولي برمته ؟ كم صوتا استمعنا إليه وهو يطالب بإنصاف شعب حرم من أهم حقوق الإنسان الأساسية ، ومن تطلعاته المشروعة إلى الكرامة وإلى حياة وطنية يتمتع بها ؟ إن هذه الحالة التي لا تحتمل لم تزعزع إيمان أجيال الفلسطينيين أو بسالتهم أو إصرارهم على إسماع صوتهم ، وإعلان مطالبهم بوضوح بالوسائل المتوفرة لديهم .

نعلمنا التاريخ أن القمع الأعمى لا يستطيع أن يسكت هذه الصيحة من أجل العدالة ، ولا يستطيع أن يخفي الأسباب الجذرية للمشكلة ، ألا وهي استمرار الاحتلال انتهاكا للمبادئ الأساسية للميثاق ، وللموقف الثابت لمنظمتنا المؤيد للاعتراف لكل شعوب المنطقة بحقوقها في حياة وطنية مستقلة ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة على الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف .

إن مجلس الأمن ، الذي يظطلع بمسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ، ينبغي له ، أولا ، أن يبذل كل ما في وسعه لتأمين حماية السكان الفلسطينيين ، وذلك بشكل خاص بكفالة احترام اتفاقية جنيف الإنسانية لعام ١٩٤٩ ، التي تفرض التزامات محددة على سلطات الاحتلال . وثانيا ، ينبغي له أن يكفل عدم تكرار تلك الأحداث المأساوية . وبلوغا لهذا الهدف ، من الحتمي والملح أن يعيد المضي في مسيرة السلم بتشجيع عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

ما برحت المملكة المغربية تدعو في جميع المحافل الدولية لعقد مؤتمر السلم هذا ، الكفيل وحده بإحلال تعايش سلمي بين شعوب المنطقة وبتعزيز التعاون المثمر للجميع . أليست هذه هي الوسيلة الوحيدة لاستئناف العمل بتقليد يرجع إلى مئات - بل

إلى آلاف - السنين ، جعل من تلك الأرض البوتقة التي انصهرت فيها الديانات السماوية السامية ، ومهد أعظم الحضارات في تاريخ الانسانية ؟

في هذا الوقت الذي لا نزال نشعر فيه بأثر الاحداث المأساوية التي يعاني منها الفلسطينيون ، ينبغي ألا نستسلم لليأس أو لشرائط الكراهية والعنف . ولهذا السبب ، يضم بلدي موته إلى الاصوات التي تنادي بعقد مؤتمر السلم دون تأخير كي يتغلب الحوار على المواجهة ، وكي يصبح القانون والعدالة واقعا ملموسا .

وينتهدز وفد بلادي هذه الفرصة للشهادة بالامين العام للجهود الدؤوبة التي يبذلها تشجيعا لمسيرة السلم والتقريب بين وجهات النظر لتمهيد الطريق لعقد المؤتمر الدولي .

نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسفير ماسامبا ساري ممثل السنغال ، الذي يتراءى بكثير من الاقتدار والبصيرة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مما يسهم اسهاما قيما في حماية حقوق الانسان وفي قضية السلم .

بعد مضي ٤٠ عاما على نشوء المأساة الفلسطينية ، وإدراج هذه المسألة على جدول أعمال منظماتنا ، لا نزال مقتنعين بأنه يقع دور رئيسي على مجلس الامن لوقف دائرة العنف والدمار باتخاذ تدابير ملموسة مما يمهد الطريق أمام الحوار والتشاور في جو من الهدوء واحترام المبادئ الاساسية لمنظمتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وادعوه إلى شغل مقعد والادلاء ببيانه .

السيد هوكه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أقوم باسم وفد بلادي ، بتهنئتكم الرفيق ، السفير بيلونوغوف ، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الاول/ديسمبر . وإنني واثق من أنكم - بوصفكم ممثلا للاتحاد السوفياتي ، الذي تربط

بينه وبين بلادي علاقات أخوية - مستخدمون كل طاقاتكم ومهاراتكم الدبلوماسية في نجاح أعمال هذه الهيئة السامية . وأود ، في هذا الصدد ، أن أعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا للجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي للتوصل إلى إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى ، وأن أعرب عن امتناننا لكم ولتمثل الولايات المتحدة . إن إبرام تلك المعاهدة يعزز ويحفز جميع القوى المحبة للسلام ، وينهض بعملية نزع السلاح الحقيقي التي بدأت ، يجعلها عملية لا يمكن عكس اتجاهها .

وفي الوقت نفسه ، فإن وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يود أن يهنئ ممثل اليابان ، السفير كيكوتشي ، على عمله الناجح ، الذي اتسم بمهارات دبلوماسية وسياسية ، بوصفه رئيسا للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

واسمحوا لي - الرفيق الرئيس - بأن أشكركم وجميع أعضاء المجلس لاتاحة هذه الفرصة لي لشرح موقف بلادي بشأن البند محل المناقشة .

يتعين على مجلس الامن أن يتناول مرة أخرى استفحال الحالة الخطيرة في الاراضي العربية المحتلة . وفي البيانات التي أدلى بها ممثل منظمة التحرير الفلسطينية أظهر بوضوح خلفية الاعمال الارهابية الجديدة ومداها . وبالفعل فإن هذه الاعمال التي وقع ضحيتها الاطفال والشباب دليل آخر على التصعيد الجديد لسياسة اسرائيل في العدوان والاحتلال . والجمهورية الديمقراطية الالمانية تدين إدانة حازمة تلك السياسة التي تهدف الى إرهاب الشعب الفلسطيني وسحق نضاله التحرري المشروع .

لقد أشير مرارا في هذا المحفل الى أن هذه السياسة على وجه التحديد تشكل العائق الرئيسي للحل الشامل والعادل والدائم لصراع الشرق الاوسط الذي تعد قضية فلسطين جوهره . وفي تجاهل لقرارات الامم المتحدة العديدة ، فإن هذه السياسة تنكر على الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها حقه في انشاء دولته الخاصة به . والاحداث الاخيرة التي وقعت في قطاع غزة والمناطق الاخرى من الاراضي المحتلة تتماشى مع المسار العدواني المتمثل في طرد الشعب الفلسطيني من ارضه وممتلكاته وسرقة الاراضي والنهب الاقتصادي والاعتداءات على مؤسسات الجماعات التابعة لنظام التعليم الفلسطيني وعلى الثقافة الوطنية الفلسطينية . وتحاول الدوائر الاسرائيلية الحاكمة ، عن طريق هذه السياسة الاستفزازية ، أن تفرض ارادتها على الدول والشعوب العربية الاخرى . وما من شك في أن سياسة اسرائيل هذه تحظى بالدعم المطلق للدولة الامبريالية الرئيسية .

ولا يمكن لأي شخص أن ينكر أن ممارسات الاحتلال الاسرائيلية تزيد من تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في منطقة الشرق الاوسط . وهي لا تستهدف حتى الجهود التي تبذلها الدول لحل مشكلة الشرق الاوسط فحسب بل تترتب عليها آثار سلبية على استقرار المناطق الاخرى وأمنها . ولذا يصبح من الحتمي على نحو متزايد من يوم لآخر أن نزيد من الجهود الجماعية من أجل التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم لجميع الدول والشعوب في الشرق الاوسط بما في ذلك الشعب الفلسطيني . والشروط الاساسية لكل هذا تتمثل في

الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتنفيذ الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وانشاء دولة مستقلة خاصة به ، وكذلك تنفيذ حق كل دول المنطقة في الوجود والتنمية المستقلين .

وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي ، تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية تأييدا قاطعا عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط باشتراك جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة . وفي ضوء المشاكل المتعددة الوجة والمتشابكة في المنطقة فان هذا المؤتمر هو انسب وسيلة لحل الصراع ، وينبغي أن يعقد دون مزيد من الابطاء وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم والقرارات الاخرى ذات الصلة . وان التحضير المباشر لالية التفاوض من قبل مجلس الامن يمكن أن تعجل بهذه العملية .

إن موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية لا يخضع لأي تقلبات تكتيكية بل ينبع من ضرورة تسوية الصراعات القائمة بالسبل السلمية وحدها ، الامر الذي يسهم في تعزيز السلم والامن الدوليين . وبالتالي فان هذا الموقف يتماشى تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ومع رغبات وآمال الاغلبية الساحقة من الدول .

وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الالمانية مجددا أمام هذا المجلس أنها ستواصل تضامنها مع الشعب الفلسطيني والدول العربية وتأييدها لها . ونحن نؤيد نضال الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الاستقلال الوطني وإقامة دولة خاصة به والسلم والتقدم الاجتماعي .

وهذا ينطبق أيضا على كل الخطوات الرامية الى تعزيز وحدة منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية وتماسكها من أجل التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط . ويمكن للشعب الفلسطيني أيضا أن يعتمد على الجمهورية الديمقراطية الالمانية في المستقبل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الجمهورية

الديمقراطية الألمانية على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بوتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن

أعتمد هذه الفرصة لاتقدم اليكم ، سيدي ، باحر تمنيات وفدي وتمنياتي شخصيا في مناسبة تولي بلدكم رئاسة المجلس في هذا الشهر . ونحن نعتبر أننا بين يدي زميل ماهر ومجد ونشط جدا ، يمثل أمة ذات تاريخ عريق تحمل حكمة تليدة . وسيقدم لكم الوفد الايطالي كل ما تحتاجونه من تعاون .

كما نعبر عن تقديرنا وامتناننا الى الوفد الياباني للرئاسة الممتازة التي اضطلع بها السفير كيكوتشي في الشهر الماضي .

واذ انتقل الان الى البند المدرج في جدول الاعمال الذي يبحثه مجلس الامن اليوم ، ألا وهو الحوادث التي دارت في الايام القلائل الماضية في الاراضي المحتلة ، من المحيط أن نلاحظ أن هذه ليست المرة الاولى التي يدعى فيها المجلس الى معالجة المدامات بين الفلسطينيين والاسرائيليين . وليست المرة الاولى ، ولن تكون الاخيرة ، إذا عجز الاطراف المعنية والمجتمع الدولي عن توفير حلول مجدية .

والاحداث التي وقعت ما هي إلا نتيجة طبيعية ومتوقعة جدا لحالة نجد فيها أن الدولة المحتلة وهؤلاء الذين يخضعون للاحتلال مكتظون في منطقة صغيرة . ففي مناطق معينة - واقصد قطاع غزة على سبيل المثال حيث تكتظ مئات الالوف من الفلسطينيين مع قوات الاحتلال - لا بد للحالة ان تكون متفجرة . وليس من المدهش اذن أن الحوادث التي تقع في مكان تنحو الى الانتشار الى أماكن أخرى . وبعبارة أخرى بعد انقضاء عشرين عاما فان حالة تشجع مظاهر العنف قد نجمت في الاراضي المحتلة .

اننا ندين ممارسة العنف بغض النظر عن الجهة التي ترتكبه . وندينه بشدة أكبر عندما ترتكبه وحدات جيش نظامية - أي عندما يتم بناء على أوامر الحكومة القائمة .

وفي الوقائع التي لفت إليها انتباهنا أثناء المناقشة لم تبزغ ظروف جديدة لتعديل هذا الرأي . لقد استخدمت الأسلحة ، واستخدمت الذخيرة الحية لقمع احتجاج المدنيين . ولا يمكننا أن نجد سببا من الأسباب يدعونا لتعديل حكمنا على ما حدث . لقد وقعت هذه الأحداث جميعا في مناطق يعتبرها مجلس الأمن أراضي محتلة بكل معنى الكلمة . ولهذا فإن احكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب تنطبق تمام الانطباق . ومن الصحيح أن اتفاقية جنيف أيضا تعترف ببعض الملاحظات للدولة المحتلة ، ولكننا نعلم من التاريخ أيضا أن هناك طرقا عديدة لممارسة تلك السلطة .

إن الممثل الدائم لاسرائيل قد أوضح لنا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تعزز أعمال الشغب . واسرائيل تنطلق من هذه الحجة كأساس لرفض منظمة التحرير الفلسطينية كمحاور دبلوماسي محتمل . وهكذا تغلق الدائرة ولا يجري الحوار بسبب عدم وجود أطراف مقبولة للمفاوضات . وبذلك ترجح كفة القوة على كفة الدبلوماسية . ففي هذه الأراضي لا يوجد سلم حقيقي بل مجرد هدنة بين فصل من أعمال العنف والفصل الذي يليه . ويعاني ذلك الشعب ، الذي لم يبق سبيل حقيقي آخر أمامه وبلغ صبره مداه . وليس من الضروري أن يكون المرء نافذ البصيرة ليرى أنه على هذه الأسس لن يكون هناك بالتأكيد أي تقدم في حل الأزمة السائدة في الشرق الأوسط ، ولا سيما حل المشكلة الفلسطينية وهي لب الأزمة .

لقد حان الوقت لمواجهة مجلس الأمن الأسباب الحقيقية لهذه المأساة التي يوجد فيها - من ناحية - شعب مجرد من أرضه بل ومن تاريخه ، ومن ناحية أخرى ما تزال الحدود الجغرافية لشرعية دولة اسرائيل دون تحديد .

ومن واجب مجلس الأمن - اتساقا مع أعماله في الماضي - أن يساهم - كما ذكر في هذه المناقشة في إيجاد حل يتضمن - إذا أمكن - النهوض بمقعد مؤتمر دولي . ودون هذا ، يتعيّن علينا ألا نلجأ إلى الاوهام إذ أن التطرف سيؤد في النهاية موقف كلا الجانبين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل إيطاليا على كلماته

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن أتقدم

إليكم - سيادة الرئيس - بتهاني وفد بلادي وكذلك بتهاني على توليكم انتم الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي ، رئاسة مجلس الأمن . ان وفد بلادي وأنا شخصا على ادراك تام بكفاءةكم المهنية وبخصالكم الإنسانية . ونحن على ثقة من أن المجلس سيواصل العمل - تحت رئاستكم - كما عمل بالفعل - في ظل ظروف ممتازة . وأود أن أغتم هذه الفرصة أيضا كي أطلب إلى وفد اليابان أن يتفضل بأن ينقل إلى السفير كيكوتشي ، تقدير وفد بلادي وثنائه على الدرجة العالية من الكفاءة التي أدار بها أعمالنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

تنظر الحكومة الفرنسية بقلق عميق الى سلسلة أعمال العنف الجارية في الضفة الغربية وفي غزة . فقد استتبع تلك الاحداث المأسوية مرة أخرى خسائر في الارواح ، كما أسفرت عن عدد كبير من الضحايا خاصة بين سكان الاراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين .

في ١٤ كانون الاول/ديسمبر أعربت حكومة فرنسا عن عميق قلقها وطالبت اسرائيل بأن تحترم اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . وفي ١٦ كانون الاول/ديسمبر ذكر الناطق باسم الحكومة الفرنسية بأن تلك الاحداث لا يمكن إلا أن ترمخ قناعة فرنسا بأن الحوار والمفاوضات قد أصبحا ضروريين الآن أكثر من أي وقت مضى .

ان فرنسا التي تشعر بانزعاج شديد إزاء تفاقم الحالة وتكرار المجازات لا يسمعها إلا أن تشجب دائرة العنف هذه ، وتصر على الواجبات التي تقع على عاتق اسرائيل وفقا للقانون الدولي . فإسرائيل دولة قائمة بالاحتلال ، ومن ثم فإنها ملزمة بأن تكفل احترام اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب . وبعبارة أخرى تضمن حماية وأمن السكان الذين يعيشون في الاراضي المحتلة . وإنه لمن واجب مجلسنا أن يذكر بما على اسرائيل من التزامات في الاراضي التي ما زالت خاضعة لنظام الاحتلال .

ان الاحداث الجارية توضح مدى خطورة تلك الحالة التي لا تتماشى مع الحق أو مع العدالة . فيألى جانب الخطوات التي نطالب اسرائيل باتخاذها فوراً لاحترام اتفاقيات جنيف ، يتعين على الامم المتحدة أن تعمل بغية التوصل الى تسوية شاملة ، تكون هي وحدها الكفيلة بتهيئة الظروف الملائمة لإقرار سلم دائم ومنصف . لقد بزغ اليوم توافق كبير في الآراء تأييدا لعقد مؤتمر دولي للسلم بمشاركة كل الاطراف المعنية ، وكذلك الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن . وقد أعربت فرنسا منذ البداية عن تأييدها ومؤازرتها لهذا المشروع الذي يبدو لنا أنسب الطرق الواقعية لتسوية الصراع . ونطالب أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بأن يلتفتوا حول هذا المشروع ويعبثوا قواهم من أجله في وقت أصبحت فيه التسوية السلمية أمراً ملحا للغاية أكثر من أي وقت مضى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل فرنسا على كلماته

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل أفغانستان . أدعوه لأن يشغل مقعدا على طاولة المجلس

وأن يدلي ببيانه .

السيد دوست (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

بادئ ذي بدء ، أن أعتمد هذه الفرصة لأعرب لكم سيادة الرئيس - عن أحر تهاني وفد بلادي لتوليكم رئاسة مجلس الأمن الدولي في شهر كانون الأول/ديسمبر . فأنتم - سيدي - تمثلون بلدا عظيما تربطه بجمهورية أفغانستان روابط ودية وفريدة . ونحن على اقتناع بأن إدارتكم القديرة وأنتم دبلوماسي محنك معروف له خبرة واسعة ومهارات ممتازة ستتوج أعمال المجلس خلال الشهر الحالي بالنجاح .

خلال الايام القلائل الماضية ازدادت الحالة المتفجرة في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة تدهورا مما يشكّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في منطقة الشرق الاوسط برمتها . وهذه الحالة الخطيرة ما هي إلا النتيجة المباشرة للأعمال القمعية الوحشية التي تقوم بها ملطات الاحتلال الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية العزلاء التي تعيش تحت مظلة سياسة قبضة الحكّام الاسرائيليين الحديدية . وكما توضح التقارير الواردة من وسائط الإعلام الدولية ، لجأت اسرائيل خلال الايام القليلة الماضية الى استخدام الدبابات وغيرها من أنواع الاسلحة الثقيلة ضد المتظاهرين الفلسطينيين العزل قاتلة وجارحة عشرات من السكان بما فيهم الاطفال . إن الاعمال الوحشية هذه التي تجل عن الوصف لا يمكن أن يكون لها أي مبرر متحضر .

ومع ذلك ، فإن أعمال العنف هذه التي ليس لها ما يبررها من جانب الصهاينة الاسرائيليين ليست حالة منعزلة . فالمظاهرات الحالية التي يقوم بها الشباب الفلسطيني هي - في الواقع - رد فعل لممارسة القمع الاسرائيلية الطويلة المخزية على مر عقدين من الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية .

وتشمل هذه القائمة ، بشكل عام ، أعمالا مثل العقوبات الجماعية ، وهدم المنازل بمن فيها ، والطرده الإجباري للسكان من الأراضي التي صودرت لإنشاء مستوطنات إسرائيلية غير شرعية عليها ، ومصادرة الممتلكات ، وقتل وجرح المتظاهرين العزل والتجاهل التام للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى . وينبغي للمرء أن يضيف إلى هذه القائمة أيضا مجازر دير ياسين وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا التي لا تزال حية في ذاكرة الأمة الفلسطينية والإنسانية جمعاء .

منذ بضعة أيام ناقشت الجمعية العامة القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط . ومما تدعو إليه القرارات المتخذة من جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ، الإنهاء الفوري للأعمال الوحشية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى التي تعيش في الأراضي المحتلة . غير أن الرد الإسرائيلي على هذا النداء الشرعي الذي توجه به المجتمع الدولي لم يتمثل في الإذعان له بل في ارتكاب المزيد من أعمال العنف ضد السكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة . وسيكون من المؤسف ألا يشجب المجتمع الدولي هذه الأعمال بأشد اللهجات الممكنة . ومع ذلك ، يتوقع من مجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهود ، وأن يدين وأن يتخذ الإجراءات والتدابير الضرورية لإرغام المعتدي الإسرائيلي على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .

وفي هذا الصدد ، من المؤسف أن التحالف الاستراتيجي الوثيق لدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن ، أي الولايات المتحدة ، مع إسرائيل قد أسهم إسهاما كبيرا في ارتكاب إسرائيل لأعمالها العدوانية وممارستها القمع ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى وتجاهلها التام لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .

ليست الحالة الخطيرة الراهنة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى والمؤدية إلى خسائر في الأرواح ومعاناة الشعب الذي يعيش في تلك الأراضي سوى بعد واحد من الأبعاد المأساوية للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر المشكلة في الشرق الأوسط والنزاع العربي - الإسرائيلي . ولا يمكن أن نتصور ملما عادلا وشاملا ودائما

في منطقة الشرق الاوسط الحساسة ما لم يستعد الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف بالكامل ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولته على أرضه . وإن الانسحاب غير المشروط والكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي العربية الأخرى ، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية ، وجنوب لبنان والقدس ، شرط أساسي آخر لاستئناف السلم والاستقرار في الشرق الاوسط .

لقد حدد المجتمع الدولي ، في دعوته إلى عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط برعاية الأمم المتحدة ، أفضل إطار عمل ، وربما إطار العمل الوحيد ، من أجل التوصل إلى سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط . ويعد هذا المؤتمر سبيلا عمليا لم يحظ بتأييد الجمعية العامة فحسب بل حظي بتأييد حركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية أيضا . وأعرب المجتمع الدولي على نحو لا لبس فيه عن رأيه بشأن الحاجة إلى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، اشتراكا كاملا في هذا المؤتمر على قدم المساواة وبحقوق متساوية . إذ أن المؤتمر الدولي مكتوب عليه الفشل والإخفاق دون المشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ومما يبعث على الاسف أن إسرائيل وحدها التي ترفض التسليم بالحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي ، حتى من حيث المبدأ ، بالرغم من توافق الآراء في هذا الشأن في المجتمع الدولي بأسره . ونحن على اقتناع بأن مجلس الأمن يضطلع بمسؤولية العمل بناء على توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وممارسة الضغوط من أجل عقد المؤتمر الدولي في أقرب وقت ممكن .

وفي الوقت نفسه ، يتحتم على المجلس أن يعمل وفقا لقراراته المتعلقة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، وأن يمارس كل الضغوط على إسرائيل للامتثال لاحكام الاتفاقية فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى في الأراضي المحتلة . ونحن نؤيد أيضا النداء الموجه لمجلس الأمن باتخاذ التدابير الضرورية العاجلة لايفاد بعثة خاصة لتقصي الحقائق والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقديم تقريرها إلى مجلس الأمن في أقرب فرصة ممكنة .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التأييد الكامل لحكومة وشعب جمهورية أفغانستان للنضال الشرعي للشعب الفلسطيني الباسل بقيادة مثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل أفغانستان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تشيكوسلوفاكيا أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد زابوتوكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أود ،

في مستهل كلمتي ، أن أعرب عن سرورنا بتوليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر وأن أتمنى لكم ، رفيقي ، كل النجاح في هذا المنصب المسؤول . إننا نقدر قدراتكم الشخصية ومعرفتكم وخبرتكم التي عهدناها بكم في الأمم المتحدة بالغ التقدير . ونرى في شخصكم ممثلاً لبلد شقيق يمارس كل ما لديه من نفوذ لتطوير التعاون الدولي من أجل تعزيز السلم والأمن في كل البلدان . ولقد تجلت هذه الجهود بشكل ملموس في اجتماع القمة الأخير الذي عقد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لليابان على جهوده الجديرة بالثناء ومهارته القديرة من أجل إنجاح أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

لم تمض سوى أيام قلائل منذ أن اتخذت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة سلسلة من القرارات التي تتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وفي الأراضي العربية المحتلة والتي تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتعرب عن التأييد الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وبالرغم من ذلك ، يضطر مجلس الأمن ، كما حدث قبل عام عندما أطلق النار على الطلاب الفلسطينيين في جامعة بير زيت ، إلى الانعقاد لاتخاذ قرار بشأن الانتهاك الوحشي والخطير لحقوق مكان الأراضي المحتلة .

إن الحالة في الأراضي المحتلة في غاية الخطورة . فقد اتخذت الاحتجاجات أبعادا شاملة مما يوضح بما لا يدع مجالا للشك أن الشعب الفلسطيني لم يقبل ولن يقبل أبدا الاحتلال الإسرائيلي والقمع الوحشي الذي يمارسه المحتلون . بيد أن إسرائيل لا تزال تلعب بالنار فهي ترتكب جرائم القتل بحق المواطنين ، وتضرب المتظاهرين ، وتشن الغارات التي لم تسلم منها حتى المستشفيات .

وتؤكد الحالة مرة أخرى إلحاحية حل قضية فلسطين المعلقة ، التي لا تزال لب الصراع في الشرق الأوسط ، مهما حاولت بعض الوفود أن تثبت عكس ذلك ، وأن هذه المسألة لا بد من إيجاد حل عاجل لها . والسبب الرئيسي للحالة الراهنة هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية في غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان والقدس الشرقية أيضا . فقد احتلت اسرائيل تلك الأراضي بالقوة وتسيطر عليها بالقوة وتستخدم القوة مرة أخرى لتجعل من المستحيل تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة حق تقرير المصير ، وحقه في إقامة دولة خاصة به .

إن العنف الذي يرتكبه المحتلون الاسرائيليون ضد الفلسطينيين ينبغي أن يفتح عيون من يتوهمون أن تأييد الفازي وقبول عدوانه أو عقد صفقة منفصلة معه قد يجعل من السلم والاستقرار في المنطقة أمرا ممكنا . وكما ثبت خلال عقود من الممارسات ، فإن العكس هو الصحيح . وكل الخطوات التي اتخذت حتى الآن في هذا الاتجاه لم تزد الحالة إلا تفاقمًا . ولنتذكر فقط العدوان على لبنان في ١٩٨٢ والعنف والقمع اللذين لا يتوقفان ضد سكان الأراضي المحتلة . ولذلك نود بكل تصميم أن نحتج على القمع الذي تمارسه قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . ونؤكد مرة أخرى موقفنا الثابت من ضرورة الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ . وكما أوضحنا مرارا وتكرارا في الدورة الحالية للجمعية العامة ، أننا نؤيد تأييدا كاملا الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة خاصة به .

وفي هذا الصدد ، أود أن أقتبس من كلمات رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، غوستاف هوساك في رسالته إلى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ياسر عرفات ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي احتفل به مؤخرا :

"تؤيد جماهير جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية النضال الحازم الذي يخوضه الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنوات ضد القهر الاسرائيلي من أجل حقوقه الوطنية والانسانية غير القابلة للتصرف ... وأود أن أؤكد لكم أن شعب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية سوف يواصل تقديم التأييد الكامل لنضالكم العادل ... " (A/AC.183/PV.148 ، ص ٨٢ و ٨٤ - ٨٥ من النص الانكليزي)

تشكل قضية فلسطين مشكلة دولية غاية في الخطورة . ولذلك ينبغي أن تكون تسويتها شاملة وعادلة ودائمة . ومثل هذا الحل يتمثل في الاقتراح القاضي بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد أنه ليس هناك ما يدفعنا الى عقد ذلك المؤتمر بقوة أكبر من المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني يوميا . ولذلك نتوقع من جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الاضطلاع بكل تصميم بالولاية التي أناطتها بهم قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والشروع في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط .

وفقا للميثاق ، تقع على مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين . وبناء على ذلك ، فإننا نعتقد أنه في ظل الظروف الحالية ، التي أدت الى تصاعد التوتر في المنطقة لا بد من أن يفي مجلس الأمن بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي عليه أن يدين السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تفضي الى انتهاك حقوق الإنسان ولا سيما الى قتل الفلسطينيين العزل وأن يطالب اسرائيل مرة أخرى بأن تمتثل على الفور لاحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ . والأمين العام لمنظمتنا له دور هام يظطلع به من أجل تنفيذ التدابير ذات الصلة التي سوف يعتمدها المجلس . وفي نفس الوقت من الضروري أن يواصل الجهود داخل الأمم المتحدة لضمان الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وتمكين الشعب

الفلستيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها إقامة دولة مستقلة خاصة به . وبهذا الطريق وحده يمكن أن ينعم الجميع بالسلم والاستقرار والامن في المنطقة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدي والى شخصيا .

المتكلم التالي ممثل إسرائيل . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان أشير

الى مشروع نم عمم بصورة غير رسمية عشية البارحة . تعترض اسرائيل على هذا النم ، ولكنني أود ان أشير بمفة خاصة الى ما يلي : ان مشروع النم يتجاهل بالكامل أعمال الإرهاب التي ترتكبها منظمة التحرير الفلسطينية في المنطقة المعنية ولا يدينها ، بما في ذلك قتل المواطنين العرب واليهود ، وهي الاعمال التي أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عنها .

ومشروع النم في الفقرتين الاولى والثانية من المنطوق ، يلقي المسؤولية

بالكامل على عاتق إسرائيل ويقتصر على إدانة اسرائيل وحدها . وهو متحيز بالكامل . ومن المفروض أن مشروع النم يستهدف أن يتناول الأراضي وحدها ، وينم في الفقرة السابعة من ديباجته على انه يتمل بعملية السلم ويقتصر مرة أخرى على الإشارة الى سياسات اسرائيل التي تعرقل على ما يفترض الحل السلمي للصراع .

وفيما يتعلق باتفاقية جنيف الرابعة ، المشار اليها في مشروع النم في

الفقرتين الثالثة والرابعة من المنطوق ، أود أن أقول أن اسرائيل بينما لاتعترف بسريرانها رسميا على الأراضي ، فانها لم تفعل شيئا يتناقض مع أحكام الاتفاقية ، ولاسيما الأحكام الانسانية التي نفذتها اسرائيل على أساس الامر الواقع منذ عام ١٩٦٧ . وعلاوة على ذلك ، فان اسرائيل قد سعت الى إعادة القانون والنظام ، وهو التزام تعترف به أيضا تلك الاتفاقية ، في مواجهة الدعوات المستمرة الى تصعيد العنف والشغب في المنطقة . وان مشروع النم لا يشير بتاتا أو حتى يطالب بممارسة ضبط النفس بغية اقرار السلم في المنطقة .

إن الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار والفقرة ٦ من منطوقه تقممان
عنصرا لم يسبق له مثيل في بحث مجلس الأمن للمسألة - وأقصد بذلك الخطوات التي تتضمن
تعيين ممثل خاص لتقديم تقرير عن
"التدابير الضرورية لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الخاضعين
للاحتلال الاسرائيلي".

ومن شأن ذلك أن يكون حافزا لاشارة المزيد من القلائل كوسيلة لتسليط الضوء سياسيا
على الحالة بطريقة عنيفة .

و فضلا عن ذلك ، فان هذه القضايا تتصل بمسائل أمنية تدخل في اطار مسؤوليات
اسرائيل الخالصة . ان اسرائيل لن تسمح بأي تدخل فيها ، ناهيك عن تعريضها
للمهاترات التي استمعنا اليها في هذه المناقشة في مجلس الأمن .
إن الحل الحقيقي لن يتحقق بمثل هذه القرارات المتحيزة ، ولا يمكن تحقيقه
الا في اطار حل سياسي ، يتم التوصل اليه عن طريق المفاوضات المباشرة على أساس
قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ،

انتهز هذه الفرصة لاهنكم وأعرب لكم عن مدى سعادة وفد بلادي وسعادي شخصيا للعمل في
مجلس الأمن تحت رئاستكم خلال شهر كانون الأول/ديسمبر . وفي هذا السياق ، لا يسعنا
إلا أن نشير بالترحيب وبالارتياح الحقيقي ، ولو باقتضاب ، الى الزيارة التي قام بها
مؤخرا الزعيم الكبير للاتحاد السوفياتي ، الرفيق غورباتشوف ، الى واشنطن - وهي
زيارة أدت الى التوقيع مع الرئيس ريفان على معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد
السوفياتي لإزالة القذائف المتوسطة المدى . ان هذه المبادرة مبادرة ايجابية للغاية
أعطت حياة جديدة لدينامية الانفراج ، التي لا غنى عنها بالنسبة للعلاقات بين الشرق
والغرب .

وأود أيضا ، باسم وفد بلادي ، أن أشيد اشادة حارة بالسفير كيكوتشي ، ممثل
اليابان ، رئيس مجلس الأمن خلال الشهر الماضي ، وأن أشكره على الطريقة القديرة التي
أدى بها مهمته .

لقد استمع المجلس للمرة الاولى يوم الجمعة ١١ كانون الاول/ديسمبر ، ومرة أخرى بالامس ، ١٦ كانون الاول/ديسمبر ، الى عرض ممتاز للاحداث المؤسفة والتطورات الحالية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة - ولا سيما على لسان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية . كما أن وسائط الاعلام في جميع البلدان أشارت بمودة مقنعة الى الابعاد التي وصلت اليها الثورة على المحتل وعلى نكران حقوق سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . وبالتالي ، لا يمكن لمجلس الأمن أن يعرب عن سخط انتقائي ، بل يتعين عليه أن يعبر عن معارضته القوية لجميع انتهاكات حقوق الانسان .

إن قساوة استمرار الاحتلال ، والقمع ، والعنف المنتشر على نطاق واسع ضد المدنيين والاطفال - الذين يواجهون الترسانة العسكرية الحديثة للمحتل بالحجارة في أيديهم - كل ذلك قد أضعف حركة المقاومة . ومما يدعو الى الجزع أن الطوفان السريع لهذه المقاومة سيؤدي الى عواقب تعادل الظروف البائسة للغاية التي لا يزال الشعب الفلسطيني يعيش في ظلها . وفي هذه الحالة ، فإن الدولة القائمة بالاحتلال هي نفسها التي ستفرق - مالم يقرر مجلس الأمن - بما أنيطت به من مسؤوليات - أن يكفل الاحترام للمكوك الدولية ذات الصلة في جميع الظروف .

إن الحالة في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، لاتزال تشير القلق الشديد منذ زمن بعيد . ففي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، كانت هذه الحالة موضوع ٢٠ مراسلة او طلباً بشأن عقد مجلس الأمن . ولا ينبغي أن يبعث التدهور الراهن للوضع والتطورات المؤسفة على دهشة أي انسان يدرك الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب - أي الحقوق المعترف بها في الميثاق والمكرمة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

إن هناك قائمة مذهلة من التجاوزات التي راح ضحيتها الشعب الفلسطيني وأدت الى الانعقاد العاجل لمجلس الأمن يوم ١١ كانون الاول/ديسمبر الفائت . لقد قال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية للمجلس في بيانه بالامس أن هناك حوالي ٢٥٠ امابة أصبحت الآن محددة - بأسماء الضحايا ، وعناوينهم ، ونوع الامابة ومكان وقوع الجريمة .

وبالتالي ، ألا يجدر بنا أن نؤكد من جديد وأن نصر على تطبيق اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل ؟ بلى ، لأن القانون هنا ، وهو السور الأخير لحماية المدنيين الذين يتعرضون لاهوال الذل والقتل - وبكلمة واحدة ، الحرب - له دور كبير . فالاتفاقية توفر نسيجاً متكاملًا من القواعد الانسانية والآليات المعدة للتدخل لحماية الضحايا .

اننا جميعاً ندرك الواقع الملتهب لهذا العصر ، بقايمته اليومية الرهيبة من الضحايا . وفي مواجهة جبروت المحتل ، فقد كان الرأي العام لواضعي هذه الاتفاقية أن هذه الحماية تعني ، في المقام الأول بالطبع ، منع الاعتداءات الجسدية أو النفسية ؛ ولكن هذه الحماية لها هدف أوسع : ميانة حياة راقية كريمة ، وكفالة معاملة انسانية وحد أدنى من الأمن . وهذا يفسر الأهمية الراهنة لمجلس الأمن ودوره في هذه الأوقات العصيبة التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية .

إن قضية فلسطين ومسألة الشرق الاوسط هما لبّ هذه المسألة ، ولا يمكن ايجاد حل لهما إلا عن طريق المؤتمر الدولي للسلام . إن المجتمع الدولي يطالب بعقد هذا المؤتمر ، ولقد كان هذا فحوى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الاسبوع الماضي ، على أساس القرار ٥٨/٢٨ جيم الذي ينص بوضوح على أنه بغية ارساء السلم يجب عقد مؤتمر دولي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة وببنفس الحقوق .

ونعتقد أن الأمين العام للأمم المتحدة ينبغي أن يظطلع بدور مؤثر في هذه الممارسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الكونغو على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الى بلادي والى قادته .

المتكلم التالي ممثل زمبابوي . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس . أود أن أنقل اليكم تهاني وفد بلادي الصادرة على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الاول/ديسمبر . ونحن على اقتناع أن المجلس تحت ادارتكم المخضمة والقديرة سيظطلع بالمسؤوليات الجسيمة التي تواجهها هذا الشهر بنجاح وفعالية .

ونود أن نشيد برئيس المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، السفير كيواكي كيكوتشي ممثل اليابان ، للطريقة الكفوة والماهرة التي أدار بها عمل المجلس .

واسمحوا لي أن أبدأ بياني بأن أتلو عليكم نص الرسالة التي بعثها بالامس رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ، معادة رئيس الوزراء روبرت غابرييل موغابي ، الى الأمين العام فيما يتصل بالتطورات المأساوية الراهنة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل ، وهو الموضوع الذي نتناقش بشأنه اليوم ، وقد جاء فيها ما يلي :

"يشهد العالم مرة أخرى ، باشمئزاز ، وحشية النظام الاسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية ، حيث جرح وقتل على مدى الاسبوع الماضي أكثر من ٤٠٠ فلسطيني في ديارهم على يد القوات الاسرائيلية . وتشعر حركة بلدان عدم الانحياز بالصدمة ازاء هذه الفظائع الرامية الى اسكات الشعب الفلسطيني عن المطالبة بحقوقه . ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يدين أعمال القمع والعدوان ضد شعب برى وأعزل ، بما في ذلك النساء والاطفال .

"وبينما يبذل المجتمع الدولي ، عن طريق وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، كل جهد ممكن لتوفير الحماية للفلسطينيين ، يواصل النظام الاسرائيلي انتهاك أحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . إن الفظائع والمجازر التي اقترفتها اسرائيل مؤخرا وقعت ولم يكد يمضي ١٢ شهرا على مذبحتي رام الله وبير زيت ، اللتين أدانها مجلس الامن الدولي ادانة قاطعة في عام ١٩٨٦ .

"وباسم حركة بلدان عدم الانحياز أود أن أناشدكم ، سيادة الامين العام ، ومن خلالكم ، المجتمع الدولي بأسره ، اتخاذ الخطوات الفعالة الكفيلة بتحقيق وقف فوري لهذه الحملة الارهابية ضد الفلسطينيين الابرياء . إن على المجتمع الدولي واجب كفالة حماية الشعب الفلسطيني وفي نفس الوقت مضاعفة الجهود النشطة من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط بهدف استعادة الحقوق التامة للفلسطينيين" .

إننا نشهد اليوم تكرارا لنمط الاحداث التي طرأت في نفس الوقت تقريبا من العام الماضي في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، بما فيها مدينة القدس الشريف وجنوب لبنان . وعقب المناقشة التي جرت في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ، واتخاذ القرارات التي تدين استمرار احتلال اسرائيل غير الشرعي للاراضي الفلسطينية والاراضي

العربية الاخرى ، انعقد هذا المجلس مباشرة للنظر في الحالة الخطيرة التي نجمت عن اطلاق النار على الطلاب الفلسطينيين الابرياء العزل وقتلهم في جامعة بير زيت وذبح الفلسطينيين من الرجال والنساء والاطفال في رام الله . والآن ، مرة أخرى ، ولم يكبد يمضي اسبوع على مناقشة الجمعية واتخاذها قرارات على نفس النسق ، يجد المجلس لزاما عليه أن يعالج حالة مماثلة تسود في غزة والضفة الغربية .

وفي المناسبتين استمع المجلس بدهشة الى ممثل تل أبيب الذي يحاول التقليل من أهمية المسألة المعروضة على المجلس ، هازئا بهذه الهيئة الرفيعة ومشككا في جدوى انعقادها للنظر في الحالة التي خلقتها القوات الصهيونية في الاراضي المحتلة . فمنذ أيام ، أثناء هذه المناقشة ، اقترح ممثل تل أبيب أن وقت المجلس ينبغي أن يركز لأمور أخرى . وأشار مرارا الى حكومته باعتبارها تستعيد الهدوء والنظام عقب المظاهرات والاحتجاجات التي قام بها الطلاب في الاراضي المحتلة ، وتكلم عن الاستفزاز المنتظم والمستمر الذي يقوم به الطلاب الذين يقذفون الحجارة . وذكر أن الجهود التي تبذلها حكومته لاستعادة القانون والنظام لا يمكن أن تكون من شأن مجلس الأمن . وهذا هو النمط الرتيب الغالب على البيانات العديدة التي أدلى بها ممثل تل أبيب أمام هذا المجلس .

ولا يدهشنا هذا النوع من الكلام الصادر عن الممثل الاسرائيلي . فوسائط الاعلام واغتنا يوميا أثناء الاسبوع الماضي بتقارير عن كيفية محاولة سلطات تل أبيب التقليل من أهمية الاحداث الجارية في الاراضي المحتلة . ومن تجاربنا في العديد من الحالات المماثلة في جنوب افريقيا نعرف أن التقليل من أهمية المسائل أداة شائعة من أدوات الدعاية التي تستخدمها الأنظمة الفاشية والعنصرية . والمسألة هنا ليست مجرد مسألة احتجاجات طلابية واضرابات ومحافظة على القانون والنظام . إن أمام هذا المجلس احتلالا غير شرعي بلغ أمده ٢٠ عاما من جانب اسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية ، والضم الزاحف للأراضي المحتلة ، وأعمال اسرائيل القائمة على ممارسة القمع وارتكاب

الغضائع ضد الفلسطينيين من الرجال والنساء والاطفال . وفوق كل شيء ، وفي لـب المشكلة ، تكمن قضية فلسطين وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في وطنه .

وتأتي مظاهرات الطلبة واحتجاجاتهم دليلا على خطورة المسائل وتعبيرا عن المقاومة الفلسطينية لقمع الدولة القائمة بالاحتلال ، وهو تعبير عن الكفاح الذي يخوضه الفلسطينيون لإعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف ، التي أكدتها الأمم المتحدة مرارا وتكرارا في قراراتها التي لا حصر لها . ولقد كان رد اسرائيل على هذه المظاهرات والاحتجاجات التي يقوم بها الشباب الفلسطينيون الابرياء والعزل ، هو الاشارة المتعمدة للعنف وإلحاق المزيد من الموت والمعاناة بالشعب الفلسطيني . وفي العام الماضي ، في ٥ كانون الاول/ديسمبر ، ورد نبأ من وكالة رويتر عن التطورات الجارية في جامعة بير زيت ورام الله جاء فيه ما يلي :

"طالب عدد من الاحزاب الاسرائيلية اليسارية اليوم بمقعد مناقشة

برلمانية عاجلة بشأن ما أسمته بمغالاة الجيش في استخدام القوة" .

وفي مقال نشر البارحة في صحيفة نيويورك تايمز ، وردت تقارير مماثلة عن الاستفزاز المتعمد واراقة الدماء الفلسطينية بدون داع على يد القوات الاسرائيلية . وقد ذكر فيه ما يلي :

"بالاضافة الى استخدام الذخيرة الحية لتفريق الحشود ، أفيد بأن

جنودا اسرائيليين فرادى ارتكبوا في الايام الاخيرة أعمالا يـرجح أن تولد مزيدا من الكراهية في الالوية الفلسطينية" .

واستشهادا بواقعة محددة تواصل صحيفة "تايمز" قائلة :

"قُيِّد شاب فلسطيني دون من العشرين الى مقدمة ... سيارة "جيب" لاستخدامه على ما يبدو درعا ضد الحجارة المتطايرة ، وطافت به السيارة أحد الاحياء الفلسطينية ...". (نيويورك تايمز ، ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

ص ١٠ ، العمود ٣)

ولا شك في أن هذا الاستفزاز المنهجي المتعمد الذي يشير المزيد من العنف ، وإطلاق النار الذي لا مبرر له من قبل قوات مدججة بالسلاح وسقوط القتلى والجرحى ، جزء من مخطط أوسع نطاقا لطرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة ، وبالتالي تفريغ تلك الأراضي من السكان ، وتدعيم ضمها . وقد استمعنا جميعا الى ممثل تل أبيب يشير الى الضفة الغربية باسم يهودا والسامرة ، واستمعنا اليه أيضا يشير الى التدابير الإدارية والاقتصادية والتدابير الأخرى ، الجاري اتخاذها لتغيير الطابع الديمغرافي والاجتماعي والديني والثقافي للأراضي المحتلة ، تلك التدابير التي وصفها كناية بأنها "تدابير شكلية" ، وقال إن حكومته عازمة على مواصلة ذلك .

وقد أعاد المجلس التأكيد في مناسبات عديدة على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . وقد تجاهلت إسرائيل مرارا وتكرارا ، وبصورة متعمدة ، قرارات هذا المجلس ، وهي تواصل إبداء ازدراءها الكامل للفلسطينيين والعرب في الأراضي التي تحتلها . ونحن نعتقد أن هذا الملف المستمر من جانب سلطات تل أبيب يقتضي أن يتخذ مجلس الأمن إجراء جديدا أكثر قوة ، وكان هذا ما دعا مكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز ، الذي اجتمع في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ، الى اصدار بلاغ طالب فيه مجلس الأمن - من بين جملة أمور - بأن يوفد الى الأراضي المحتلة بعثة لتقصي الحقائق ، للتحقيق في الحالة ، وتقديم تقرير الى مجلس الأمن في أقرب فرصة ممكنة . وفي نفس البيان جدد المكتب دعوته الى المجلس لتطبيق الفصل السابع من الميثاق ضد إسرائيل ، بغية تنفيذ الانسحاب الفوري الكامل ووضع حد للاحتلال .

من الواضح أن الصراع والعنف في الشرق الأوسط لن تكتب لهما نهاية مادام الاحتلال مستمرا ، ومادام الفلسطينيون محرومين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف في وطن خاص بهم ، إن التطورات المفجعة الجارية حاليا في الأراضي المحتلة تبرز الحاجة الملحة الى تيسير التقدم صوب عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط ، المفوض في قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم . وتقع على كاهل هذا المجلس المسؤولية الأولى عن تسهيل بدء العملية التحضيرية لذلك المؤتمر . ومع ذلك ، فإننا نحث المجلس على اتخاذ خطوات فعّالة وفقا للاتجاه المشار اليه في البلاغ الذي ذكرته لتوي ، لاستعادة الاستقرار الى المنطقة ريثما يتسنى عقد مؤتمر السلم الدولي الذي سيكون عليه أن يبحث عن حل عادل ودائم وشامل لصراع الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية . أعطيه الكلمة .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : دعوني أبدأ بعرض هذا السيناريو : يظهر خمسة أشخاص في مواجهة مظاهرة يقوم بها فلسطينيون احتجاجا على الأعمال الوحشية التي ترتكبها الدولة المحتلة - أربعة منهم يرتدون البزة العسكرية ، والخامس يرتدي الملابس المدنية ، ويقوم ذلك الشخص على الفور بسحب مدفعه الرشاش ، ويطلق النار مباشرة على المتظاهرين . كان ذوو البذات العسكرية من الجيش الاسرائيلي ، أما الخامس فلا نعرف كنهه . ولكنه ظهر على المسرح وأطلق النار على المدنيين العزل ، وسقط عدد منهم بين قتيل وجريح . هذه هي صورة للأحداث الجارية .

منذ بدأ مجلس الأمن نظره في هذه المسألة ، ما فتئت المناقشة تطول يوما بعد يوم . هل أتينا الى هنا ولما بإلقاء البيانات أو الخطب الطويلة ؟ أؤكد لكم أننا عندما جئنا الى هنا يوم الجمعة الماضي كانت نيتنا وأملنا ورغبتنا أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ إجراء فوري لوضع حد للأعمال الوحشية التي ترتكبها السلطة المحتلة ضد المدنيين العزل . وقلنا آنذاك أننا أتينا انصياعا لالتزام نابع من اتفاقية جنيف

الرابعة ، يوجب على الاطراف احترام ، أو كفالة احترام ، أحكام تلك الإتفاقية . وغدا
يحل يوم جمعة آخر ، وعدد القتلى والجرحى آخذ في الإزدياد .
ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية عن مواجهة الحالة . وتلك المسؤولية تنبع أولا من
الميثاق . ونحن جميعا نعلم أن هدف الميثاق كان إنقاذ الاجيال المقبلة من ويلات
الحرب . ولكن الحرب ظلت مستمرة ومازالت مستمرة في بلدي فلسطين . وهي حرب لا ندية
فيها أيا كانت بين القوة النارية لقوات الاحتلال ، وقوة الضحايا - الشعب الرازح تحت
الاحتلال . حرب لا تكافؤ فيها على الإطلاق بين المظهد وضحيته . فأحدهما يستخدم
الحجارة والزجاجات ، والآخر يستخدم المدافع الرشاشة والمدفعية وأحيانا السلاح
الجوي . ليست هناك أية ندية بين قوات الجيثة والمدنيين . وبالطبع ليست هناك ندية
بين المعتدي والضحية . ولكن الضحية متمسكة ، وستكسب القوة مع مرور الوقت . حتى وإن
كانت أقل فعالية من الناحية المادية ، ولكن كفتها سترجع في نهاية المطاف .

وكما قلنا يوم الجمعة الماضي ، فإننا نأتي الى هنا تماشيا مع مقاصد الامم
المتحدة . ونعلم جميعا أن مجلس الأمن عليه التزام بأن يتصرف وأن يظلم بواجباته .
وتلك الواجبات هي حفظ السلم والامن الدوليين أو تلافي نشوء حالات قد تتطور لتصبح
خطرا على السلم والامن الدوليين . ومجلس الأمن عليه أن يتخذ تدابير جماعية لمنع
الاطار المحدقة بالسلم وإزالتها وما إلى ذلك .

وبالطبع ما فتىء مجلس الأمن مجتمعا ، وما فتىء يناقش ويبحث السبل والوسائل
التي تكفل له القيام بواجباته . وبينما نناقش الامور هنا تلقينا بيانا من شعبنا في
الاراضي المحتلة ، ومن غزة على وجه التحديد . اسمحوا لي أن أتلو جزءا من ذلك
البيان :

"إن جذور الاضطراب الحالي في الاراضي المحتلة ، الذي كان باهظ
التكلفة من حيث الضحايا والخسائر المادية على أيدي قوات الاحتلال ، تنبع في
رأينا من التناقض والمجابهة العدائية اللذين نشأ بين الاحتلال وبين سكان
فلسطين منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧" .

"أعلن الشعب الفلسطيني منذ البداية رفضه واستنكاره للاحتلال . وهو -
إذ يؤكد حقه المتأصل في تقرير المصير في دولة فلسطينية مستقلة على التراب
الفلسطيني - لا يزال يلجأ الى جميع الوسائل المتاحة لمقاومة ذلك الاحتلال ،
وهو حق معترف به لجميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال . وإذ يعمد الاسرائيليون
الى إدامة الاحتلال ، فانهم يردون بسلوك بالغ القسوة والوحشية . وفضلا عن
ذلك ، سرعان ما تورطوا في برنامج واسع النطاق للمساعدة على تعزيز الاستعمار
الاسرائيلي الاستيطاني من ناحية ، ولاقتلاع السكان المحليين في نهاية المطاف
من ناحية أخرى . وهذا هو التناقض الاساسي الذي لا يزال موجودا منذ
حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، والذي لا يزال يشكل خلفية جميع حوادث الاضطراب
والعنف " .

كان هذا جزءا من بلاغ أصدره شعبنا الراشح تحت الاحتلال في غزة .
إن ما نبهته ليس ما يود الاسرائيليون أن يسموه قلقا واضطرابات ؛ إنها حالة
عصيان مدني ، حالة تمرد على الاحتلال . ولهذا نرى أنها ينبغي أن تحظى بقدر أكبر من
الاهتمام .

قال مصدر عسكري اسرائيلي كبير إن العدد الكبير من الفلسطينيين الذين قتلوا
وجرحوا كان "العربة" - على حد قوله - التي تدفع الجماهير التي تتظاهر في الضفة
الغربية وغزة . ولا أعرف في حقيقة الأمر ما الذي قصده بكلمة "العربة" . ولكن وفقا
للأنباء التي لدينا إن أي ضحية يقتل على أيدي القوات الاسرائيلية ينبغي أن تؤخذ
جثته للدفن عادة . ولكن ما يفعله الاسرائيليون هو أنهم يأخذونها ، ولا يسمحون
للأقارب بدفنها والقيام بالمراسم المفروضة سواء كان ذلك في كنيسة أو في مسجد .
وبعض الذين يشاركون في دفن الجثمان أو في تشييع الجنازة تطلق عليهم النيران
أيضا ؛ ويقتل بعضهم . وقد ذكر زميلي في البيان الذي أعتمد أنه أدلى به بالأمس ،
حالة نجوى حسن المصري ، التي ضربت بشدة وقتلت . وقد تلقينا الآن أنباء بأن هذا حدث
عندما كانت عائدة من تشييع جنازة أخرى .

لقد كنت أقرأ الاعلان العالمي لحقوق الانسان . إنه راثع ، ولكن ينقمه عنصر رئيسي . بطبيعة الحال لم يفكر الذين وضعوه في أن الاسرائيليين سيتولون السلطة ، هؤلاء الصهاينة والمتعصبون . ولم يذكر حق الدفن في الاعلان . فهل يعلم الاعضاء ماذا يعني هذا ؟ إنه يعني أن يوضع الناس في حفرة أو يؤخذون بعيدا من أسرهم تحت جناح الظلام ، ويلقى بهم في المقابر أثناء منع التجول ، ومن يذهب الى الجنازة تطلق عليه النيران . واعتقد أن هذا ينبغي أن يعاد النظر فيه وأن يذكر حق الدفن .

وإذا اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية بالاشارة ، فسيثبت التاريخ أنه ما من أحد يحرض الشعب ، وإنما الشعب هو الذي يرد بنفسه .

لقد وقع شيء خطير للغاية خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية . لقد قرر شارون فجأة ، جزار صبرا وشاتيلا ، أن يذهب الى مدينة القدس القديمة ويجعل لنفسه سكنا فيها . نحن نعلم الآن أنه وزير ، عضو بمجلس الوزراء ، ولا بد أنه يدرك أن هذا غير قانوني ويدعو للمواجهة . ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك : إنه اشارة . لماذا يذهب عضو في الوزارة الى حي اسلامي في مدينة القدس القديمة ليعيش فيه ؟ ألم تكفه المساكن التي يشغلها ؟ هل ينبغي له أن يأتي الى المسلمين ويحتك بهم قائلا "ها أنذا هنا ، سواء قبلتموني أم لا" ؟ أليست هذه اشارة حقيقية ، أليست دعوة الى مزيد من سفك الدماء ؟ إنه من دواعي سرورنا أن نعلم أن ما يفعله شارون هو ما لا يريده شعب إسرائيل . إن ما يفعله شارون ورفاقه تحد للمشاعر الانسانية ، إنه دعوة الى العنف .

لقد كانت حكومة اسرائيل حريصة على القول بأن وسائل الاعلام تضخم ما يجري بشكل ما . إلا أن صحيفة اسرائيلية هي "يديعوت أحرونوت" كتبت بالأمس في مقال افتتاحي عن سياسة "النعامة" هذه فقالت :

"إن ما نراه في الضفة الغربية وغزة يحدث لأن السكان يرفضون قبول السلطة الاسرائيلية وحالة علاقاتنا مع العالم العربي ... إن التشويه الذي نعرضه على أنفسنا لن يخدم مصالحنا الامنية [أي مصالح اسرائيل] ولن يقربنا

من التسوية مع جيراننا . إن النعامة فقط هي التي تدفن رأسها في الرمال عندما لا تكون الأمور على النحو الذي يروقها" .

وكتبت صحيفة أخرى هي "معاريف" تحت عنوان رئيسي بعنوان "جريمة القتل ونتائجها" :

"إن محاولة اتهام مصادر الاعلام بأنها تشير المشاعر عن طريق نقل الاخبار عما يحدث ، محاولة يائسة للتهرب من الحقيقة ، كما لو أن ما لا تغطيه وسائط الاعلام لا يحدث . إن زعماء دولة اسرائيل ينبغي لهم أن يسلموا بالحقيقة التي نعيشها : وهي أننا في مجتمع حر . وسيكون من المستحيل إغلاق الأراضي بطريقة فعالة" .

هذا ما كتبه صحيفة "معاريف" وهي صحيفة اسرائيلية . وقد نقلت أنباء من تل أبيب اليوم عن متحدث بلسان الجيش الاسرائيلي قوله ما يلي :

"لقد استمرت المظاهرات والاحتجاجات يوم أمس الموافق ١٦ كانون الاول/ديسمبر في مختلف أجزاء قطاع غزة والضفة الغربية . وهذه المظاهرات لن تهدأ في غزة ، وستستمر النيران في الضفة الغربية" .

وأشارت صحيفة أخرى هي "هآرتز" الى الطفل الرضيع ، الذي لم يبلغ من العمر يومين ، الذي أصيب إصابة بالغة نتيجة القنابل المسيلة للدموع التي استخدمها الجيش الاسرائيلي . ومرة أخرى ، هذا ما كتبه صحيفة اسرائيلية ، وقالت صحيفة اسرائيلية أخرى هي "دافار" في مقالها الرئيسي اليوم ما يلي :

"إن رد الفعل السلبي في جميع أنحاء العالم بشأن ما يجري في الأراضي سيستمر حتى إذا أغلقت الحكومة الاسرائيلية المناطق أمام وسائط الاعلام" . والمناطق في حقيقة الامر مغلقة أمام وسائط الاعلام ، ونحن ندرك هذا .

إنني لا أريد أن أتناول الحالة في اسرائيل نفسها ، في الوقت الذي يستمتع فيه ما يسمى وزير الدفاع الاسرائيلي بالحياة في واشنطن العاصمة ، ويقضي فيه وزير

الخارجية وقتا طيبا ربما في البرازيل . إلا أن رابين قال بالامس في خطاب ألقاه أمام مؤسسة "هروكنفز" إنه لا مقارنة بين ما يجري في الأراضي المحتلة وما يجري في جنوب افريقيا . بالطبع لا : ففي جنوب افريقيا إلغاء كامل لحقوق الانسان بالنسبة للسود في جنوب افريقيا . وفي الأراضي المحتلة هناك وحشية وانتهاكات للاتفاقات . إن اسرائيل دولة محتلة . وبذلك فإنه لا يوجد بطبيعة الحال تشابه . ولكن بالنسبة لطابعهما الاجرامي الوحشي فهما نداءان .

ولكن أنتوني لوي كانت فكرته أوضح بكثير من السيد رابين عندما كتب في
"نيويورك تايمز" صباح اليوم

"... ان ايزر وايزمان طرح الحقيقة بصورة مريحة عند حديثه عن
اضطرابات غزة . 'ان من يعتقد أن هذا أمر عابر يقترب خطأ جسيماً' . قال
السيد وايزمان . انه نتيجة لعدم التوصل الى حل سياسي ولانعدام الرغبة حتى
في البحث عن حل سياسي" .

ان هذا القول معزو الى أحد أعضاء الوزارة الاسرائيلية - "عدم وجود الرغبة
حتى في البحث" عن حل سياسي . ونأتي الى هنا ونستمع الى كلام عن المفاوضات عندما
يقول عضو في الوزارة انه لا توجد رغبة حتى في البحث عن حل سياسي ، كما أن الأمين
العام أعلننا في تقريره أن العقبة الرئيسية تتمثل في الافتقار الى الإرادة السياسية
للتوصل الى تسوية تفاوضية . لكننا جميعاً مخطئون ، بما فينا الأمين العام ، والسيد
الممثل الذي سبقنا في الكلام على حق . بالطبع ان العالم كله مخطئ . وقد تجلّى هذا
عصر اليوم عندما أيدت ١٤٥ دولة عضو الطلب الذي مفاده أن الأمين العام ينبغي أن
يدافع عن اتفاق المقر وضغطت اسرائيل على الزر الأحمر قائلة "لا تدافع عنه ، السيد
الأمين العام ، نحن معذور بهذا" . آسف ، ولكن الأمور متشابكة بطريقة ما .

ومرة أخرى فان وسائط الاعلام في الولايات المتحدة طالعتنا ببعض المقالات
المشيرة للاهتمام ومأقتبس من المقالة الافتتاحية لمحيطة "ميركوري نيوز" المادرة في
مان خوسيه هذا الصباح . تقول : "ان مشاهد الشبان الفلسطينيين يجرحون ويقتلون وهم
يلقون بالحجارة في منطقة غزة العربية المحتلة يشير أعظم شعور الاستياء . متى ستذهب
اسرائيل وتترك هؤلاء التعماء وشأنهم ؟"

هذه صرخة صادرة عن الشعب الأمريكي . ولكن أعتقد أن الكاتب لا يعرف أين تعتبر
اسرائيل عقر دارها . وتشير المقالة الافتتاحية الى شيء خطير جداً . فهل تسأل
اسرائيل ما هي المصلحة الذاتية التي يشبها قيام برنارد ميلز الذي يدير مكتب الأمم
المتحدة الميداني في غزة بالتوضيح للمحررين كيف أن الجنود الاسرائيليين ربطوا أحد

المراهقين في مقدمة إحدى سيارات الجيش الجيب في أحد دوريتها كحماية من الذين يلقون الحجارة . هذا عمل وحشي . هذا ما تقوله صحيفة "ميركوري نيوز" الصادرة في سان خوسيه ، وهذا هو ما يقوله على ما يبدو بيرنارد ميلز . وتمضي الصحيفة إلى القول :

"ان سياسة الأمم المتحدة ما فتئت واضحة لعقدين . لا بد لإسرائيل أن تفادر الأراضي المحتلة" .

ان الحالة لا تزال مستمرة في التفاقم . ونحن نعلم أنه في القدس اليوم ، خارج بوابة دمشق ، فرّقت الشرطة الاسرائيلية مظاهرة طلابية ، وكذلك في نابلس وأريحا والخليل وغزة . ويحدث شيء ذو دلالة حقيقة . فقد حدث في القدس البارحة ، أمام مسكن شامير الذي اختاره لاغظة العرب وإراقة المزيد من الدماء ، أن اشترك عدد من الطلاب الجامعيين العرب واليهود في التظاهر ضده . وحملوا اللافتات وقد كتبت عليها شعارات احتجاجا على الاحداث الاخيرة في الأراضي المحتلة . وبالطبع اتت الشرطة واعتقلت عددا من الطلبة والقت القنابل المسيلة للدموع . هذا ما جاءت به الاذاعة الاسرائيلية . اذن فان عنف الدولة المحتلة ما زال مستمرا .

ما هو المطلوب من هذا المجلس ؟ يتعين على المجلس أن يلتزم السبل والوسائل الكفيلة بتوفير الحماية لهؤلاء الناس . هذه أرض محتلة ، كما ذكر مرارا عصر اليوم وفي جلسات سابقة . هناك دولة محتلة ومن واجب مجلس الأمن أن يوفر الحماية والأمان للمدنيين في الاقاليم الخاضعة للاحتلال . فاذا عجز المجلس عن ذلك ، فعلى مجلس الأمن على أقل تقدير أن يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا فوريا ويوميا عن هذه الانتهاكات . وقد يختار الأمين العام أن يوفد مبعوثا خاصا إلى الاقليم أو أن يلجأ إلى وسائل أخرى . ولدينا كامل الثقة بالطبع في قدرته على معالجة الحالة . ولكن على مجلس الأمن أن يطالب بتقديم تقرير يومي عن انتهاكات حقوق الانسان هذه وانتهاكات احكام اتفاقية جنيف الرابعة حتى يصبح العالم على بينة من الامر . ان هذه الاحداث لا ينبغي أن تظل تحت المائدة .

لقد استمعنا توا الى بيان مؤداه أنه يجري تعميم مشروع قرار بصورة غير رسمية . ولم اتلق نسخة عنه ولكنني بالطبع أعرف ما هيته . وعلى ما يبدو أن المراقبين لا يتلقون المسودة ولكننا نحصل عليها بطريقة ما . الآن ، تكلم الممثل الاسرائيلي عن عملية السلام وما يدعو اليه مشروع القرار هذا يعرقل تلك العملية . الفقرة الخامسة تشدد على الحاجة الماسة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للصراع العربي الاسرائيلي برعاية الأمم المتحدة . هل هذا الطلب من مجلس الأمن أو على الأقل هذا الرأي من مجلس الأمن ، عقبة أمام السلام ؟ انني في واقع الامر لا أفهم ذلك المنطق . لماذا يأتي الناس الى هنا ؟ ما هو سبب وجود مجلس الأمن ؟ اذا كان الرأي يعتبر عقبة أمام السلم ، اذن ما هو العمل الايجابي لصالح السلم ؟ لقد قيل لنا عن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٢٨٢ (١٩٧٣) .

أما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وهو ينص على مايلي :

"يؤكد أن تنفيذ مبادئ الميثاق يقتضي ارماء سلم عادل ودائم في

الشرق الاوسط وينبغي أن يشمل تنفيذ المبادئ التاليةين :

ينبغي أن يتضمن هذين المبدأين ، ولكن هناك مبادئ أخرى في الميثاق لم تتبادر الى ذهن واضعي القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) حينئذ . وينص على :

"انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من الاراضي التي احتلتها في

الصراع الذي وقع مؤخرا ؛"

انها محددة تماما ، ان "الصراع الاخير" يقصد به صراع حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، اذن فان المنطقة محددة بوضوح تام وليست بحاجة الى المزيد من التعريف . ولا يهم اذا كانت تقول من الاراضي أو من جميع الاراضي ، فهي تشير الى الاراضي التي احتلت في الصراع الذي وقع مؤخرا ، اذن نعرف أين هي . ثانيا ينص على ما يلي :

"انهاء جميع مطالب أو حالات القتال والاعتراف بسيادة جميع دول

المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وحققها في العيش في سلم داخل

حدود آمنة معترف بها بمنأى عن التهديدات أو أعمال القوة واحترامها ،"

هذا قول رائع ، ولكن كيف يمكن للمرء أن يضمن أمن دولة اذا لم نكن نعرف حدودها ؟ ويقول على نحو محدد جدا "الحدود المعترف بها" . هل لأحد أن يقول لنا هنا أن أمن اسرائيل ينبغي أن يضمن داخل الحدود التالية ؟ ان الحدود الوحيدة التي تعرفها الأمم المتحدة هي تلك التي حددت في عام ١٩٤٧ في القرار ١٨١ (د - ٢) . اننا لا نعرف حدودا أخرى معترفا بها . واسرائيل بحد ذاتها لم تعترف بحدودها . وبإمكان المرء أن يكتب مجلدين أو ثلاثة مجلدات عن شتى الآراء حول أين يجب أن تنتهي حدود اسرائيل . استمعنا مؤخرا الى البعض منهم يقولون أن تلال الضفة الشرقية لنهر الاردن هي خط الدفاع الاول . لو كانت تلال الضفة الشرقية لنهر الاردن هي حقا خط الدفاع الاول ، لقلنا وداعا لعمان وداعا للسلط . لأن هذا ما تشتمل عليه . أو لنكن أكثر واقعية . وفقا لحزب ليكود اذا نظرنا الى خريطة اسرائيل التي ظهرت في البرنامج السياسي للانتخابات لوجدنا أنها تشتمل على ضفتي نهر الاردن كجزء من اسرائيل .

إذن ، هل يود منا مجلس الأمن - الذي اتخذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) - أن نضمن أمن إسرائيل في الضفة الشرقية لنهر الأردن ؟ لا نود إلا أن نخبرونا أين هي تلك الحدود . فلننظر بمزيد من الإمعان في مشروع القرار هذا . إنه يتكلم عن مبدئين لكنّه أغفل بالكامل المبدأ الأول ، وهو وفقا للفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق :

"إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، ..."

فأين عنصر تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني ؟ إنه غير وارد في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ؛ وبالتالي لا يمكن أن يكون ذلك القرار هو الأساس . وفي هذا السياق ، أذكر ببيان رافع أدلى به ممثل الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ في الجلسة العامة ، عندما قال بوضوح وجلاء تامّين إن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يتناول البعد السياسي للمشكلة الفلسطينية .

فإذا كانت مفاهيم الولايات المتحدة وسياساتها تتغير من يوم لآخر فإنني لست على علم بذلك . بل إن ما أعرفه أن هناك استمرارية في الولايات المتحدة . فهل غيرت موقفها ؟ وهل يتناول القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) البعد السياسي للقضية الفلسطينية ؟ أخشى أن تكون الإجابة بالنفي . فهي لم تغير موقفها فلماذا إذن التمسك بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ؟ إن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في حد ذاته قرار رافع لكنه لا يعالج القضية .

مرة أخرى ، لماذا نكون انتقائيين ؟ لقد أصدر مجلس الأمن عددا من القرارات هي : ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٦٨ (١٩٨٠) . فلماذا لا تكون كل تلك القرارات - إلى جانب غيرها من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة - أساس هذه المفاوضات ؟ إذ أن التقيد بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وحده - لأن القرار ٢٢٨ (١٩٧٣) ليس سوى آلية للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) - ما هو إلا سياسة تمييزية إزاء قرارات مجلس الأمن . فإما أن نقبل قرارات مجلس الأمن أم لا . فإذا قبلناها فلنأخذها برمتها ؛ وإذا لم نفعل ذلك فلا تستخدموا القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بوصفه مجرد عنصر واحد . وفضلا عن ذلك ، فقد انقضت عشرون عاما منذ صدوره .

من الذي رفض - في المقام الاول - القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ؟ هم أولئك الذين يجلسون هناك بقواتهم ، وبسكانهم المدنيين الذين نقلوا إلى هناك ، وأولئك الذين يمولونهم ، وأعني حكومة الولايات المتحدة ، التي تمول إسرائيل لكي تنتهك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ولكي تنسى كل شيء عنه . فبفضل الاموال التي تصل إسرائيل من الولايات المتحدة تقوم إسرائيل بالاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وهذا يؤملي إلى نقطة أخرى كانت قد أثيرت . قال ممثل إسرائيل إنه لا يعترف رسميا بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على تلك الاراضي . وهذا أمر محير حقاً . إذن أي نوع من الاراضي هي تلك ؟ إذا كانت جزءاً لا يتجزأ من "دولة إسرائيل ذات السيادة" فلماذا لا يقال ذلك صراحة . وإذا لم تكن كذلك فأي نوع من الاراضي هي ؟ وبما أن هذا المجلس قد قرر في عدة مناسبات أنها أراضٍ محتلة تحميها الاتفاقية آنفة الذكر ، إذن فلنعالج الأمر من هذا المنطلق .

إن إسرائيل لا تقوم بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . إنها تقوم بنقل سكانها المدنيين إلى الاراضي المحتلة ؛ وذلك انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ، التي توضح بجلاء أنه محظور على الدولة القائمة بالاحتلال أن تقوم بنقل أي من سكانها المدنيين أو جزء منهم إلى الاراضي المحتلة .

إن ذلك يعطينا إجابتين . إن هؤلاء المدنيين موجودون على نحو غير قانوني ؛ إذا كانوا غير مدنيين ، فهم إذن جزء من قوات الامن التابعة لإسرائيل وليسوا مدنيين . وبوصفهم جزءاً من جهاز أمن إسرائيل في الاراضي المحتلة ، تكون المقاومة أمراً له ما يبرره وحقاً مشروعاً في القضاء على قوات الامن التابعة لدولة أجنبية . وعلى كل نحن جميعاً نعرف أن وظيفة المقاومة ، واجبها القضاء على الاحتلال . إذن ، إذا كان هؤلاء المستوطنون في الاراضي المحتلة من المدنيين ، فلا يجب أن يكونوا هناك . وحيث أنهم ليسوا بمدنيين فهم جزء من القوات العسكرية .

لقد اعترض شخص ما على الافتقار إلى طلب أن يمارس البعض ضبط النفس . وإنني أتساءل كيف يمكن لهؤلاء الأشخاص المساكين الذين قتلتهم نقاط المراقبة الإسرائيلية أن يمارسوا ضبط النفس ؟ فهم أموات بالفعل . وكيف يمكن لتلك المرأة التي هشتت جمعتها

أن تمارس ضبط النفس ؟ لقد قتلت بالفعل . إن الذين يحملون البنادق الرشاشة ويضعون على رؤوسهم الخوذات الحديدية ولديهم الشاحنات العسكرية والقنابل المسيلة للدموع هم فقط الذين يتعين عليهم ممارسة ضبط النفس . ما من أحد يستطيع أن يطلب من صبي صغير في الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من عمره يقوم بالتظاهر ويعترض على الوحشية التي عولت بها أمه أو أبوه أن يمارس ضبط النفس . إننا بشر وللبشر ردود أفعال ، لن تكون بطريقة فلسفية ، بل تكون بوصفهم بشرا .

يقال لنا إن طريق المفاوضات هو الحل الوحيد . وعلى كل ما الذي يقوم به الأمين العام منذ عام ١٩٨٣ ؟ إنه يحاول أن يضعنا جميعا على طريق المفاوضات . ما هي العقبة ؟ إنه يقول لنا إن العقبة الرئيسية هي إسرائيل . في حين يخبرنا ممثل إسرائيل بلا خجل أننا يجب أن نعمل على الوصول إلى طاولة التفاوض . هل نشعر حقاً بالارتباك ؟ إنني لا أعتقد ذلك ، لأن عضوا من مجلس الوزراء الإسرائيلي ، عيـزر وايزمان ، قال إنه لا توجد حتى رغبة في السعي صوب السلم .

والخلاصة أن شعبنا الرائج تحت الاحتلال يتوقع من هذا المجلس أن يقوم ، بالإضافة إلى الإعراب عن الإدانات والشجب والاستنكار ، والإعراب عن اللإنسانية ، بحماية حقوقه الإنسانية وحقوقه السياسية ، وحقه في العيش في سلم حتى يحين الوقت الذي يوجد فيه الحل . ونحن جميعا نتكلم عن هذا الحل وهو الانسحاب الكامل لإسرائيل . وإلى أن يحين هذا الوقت على المجلس واجب ملزم بأن يجد طريقة أو نظاما للحماية والسلامة . وإنني واثق من أن الأمين العام سوف يساعد على التفكير نيابة عنا في إيجاد أفضل انطرق للحماية والسلامة .

ونحن نعلم أنه منذ وقت مضى قام هذا المجلس - تنفيذا لقراره ٤٤٦ (١٩٧٩) بتشكيل لجنة ، لكن إسرائيل منعتها من الدخول إلى البلاد . لكن تلك اللجنة قد قامت بعمل ممتاز ، حتى دون دخولها البلاد . ونحن نعلم أن لجنة تابعة للجمعية العامة تقوم بتقديم تقارير عن الانتهاكات وما إليها في الأراضي المحتلة . لكن المتوقع من هذه اللجنة هو اتخاذ قرارات ذات توجه عملي تضمن لشعبنا - على الأقل من الناحية القانونية وبأمر من هذا المجلس - نوعا من الحماية والسلامة . إذ أن شعبنا لا يرضى ولن يرضى بمجرد الإدانة .

الادانة لا تعني شيئاً . فهناك خسائر في الارواح واطفال يتعرضون للقتل ودماء
تراق . وبالتالي ، متى سيتحمل المجلس مسؤوليته لكي ينقذنا كما ينص الميثاق :
" أن ننقذ الاجيال المقبلة " ، الجيل الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة ،
" من ويلات الحرب " ، الحرب الحقيقية التي تدور الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أن نرفع الجلسة هذا
اليوم ، أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس الى الرسالة الموزعة علينا قبل ساعة من
رئيس المجموعة الافريقية في الامم المتحدة والموجهة الى رئيس مجلس الامن ، ويعرب
فيها عن رغبته في أن يتخذ الرئيس بعض الاجراءات المعينة . وفي هذا الصدد ، ووفقاً
للممارسة المتبعة ، أدعو أعضاء المجلس الى الاجتماع غدا الساعة ٣/٣٠ بعد الظهر
للتشاور بشأن مناقشة المسألة التي أثارها رئيس المجموعة الافريقية . وبعد اختتام
المشاورات سنعود الى قاعة المجلس لاستئناف مناقشة الحالة في الاراضي العربية
المحتلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠